

**ملف خاص: تصاعد الهجوم على الجهاز القضائي- الوقائع والدلالات**

صفحة (٥) من ٤

**ثروات المهاجرين الجدد ترفع ثروة أغنى ٥٠٠ إسرائيلي**

**ب ٣٠ ٪ خلال عام!**

صفحة (٦) من ٤

**الاسرائيلي**

**المنتزه**

الثلاثاء ٢٠١٩/٦/١٨ الموافق ١٤ شوال ١٤٤٠ هـ العدد ٤٣٣ السنة السابعة عشرة

## الوفد الإسرائيلي إلى «ورشة البحرين» لن يضم مندوبين من الحكومة!

نقلت وكالة «رويترز» للأبناء أمس الاثنين عن مصادر إسرائيلية وصفتها بأنها مطلعة قولها إن إسرائيل لن ترسل مندوبين حكوميين إلى ورشة العمل الاقتصادية التي ستعقد في البحرين يومي ٢٥ و٢٦ حزيران الحالي. وأضافت هذه المصادر أنه بدلا من ذلك، سيضم الوفد الإسرائيلي مندوبين من قطاع الأعمال وصناعات الهايتيك.

وكانت قناة التلفزيون الإسرائيلية ١٣ (القناة العاشرة سابقا) ذكرت أنه كان من المتوقع أن يحضر وزير المالية موشيه كحلون هذه الورشة في المنامة.

وأضافت أن منظمي المؤتمر الأميركيين كانوا في انتظار الحصول على تأكيد عدد أكبر من الدول العربية مشاركتها في المؤتمر قبل أن يوجهوا دعوة رسمية إلى إسرائيل لحضور الورشة، التي تخطط إدارة ترامب للكشف فيها عن الجزء الاقتصادي من الخطة الأميركية

لحل الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني المعروفة باسم «صفقة القرن»، وأعلنت كل من مصر والمغرب والأردن والإمارات وقطر والسعودية عن حضورها.

عنها بسبب عدم الاستقرار السياسي في إسرائيل. وأعلن الفلسطينيون رفضهم للورشة بشدة، وقال الرئيس الفلسطيني محمود عباس إن القيادة الفلسطينية لن تحضر الورشة ولن توافق على نتائجها.

على صعيد آخر أعرب مبعوث الرئيس الأميركي دونالد ترامب إلى الشرق الأوسط جيسون غرينبلات عن تأييده لتصريحات سفير الولايات المتحدة لدى إسرائيل ديفيد فريدمان، الذي قال إن لإسرائيل الحق في ضم بعض أراضي الضفة الغربية إلى سيادتها.

وقال غرينبلات في سياق كلمة القاها أمام مؤتمر صحفية «جبروزاليم بوست» الإسرائيلية المنعقد في نيويورك أول أمس الأحد، إن إدارة ترامب ستقرر موعد نشر تفاصيل «صفقة القرن» بعد الورشة الاقتصادية التي ستعقد في البحرين، غير أنه رجح ألا يتم ذلك قبل تشرين الثاني ٢٠١٩ أي بعد الانتخابات المقررة في إسرائيل يوم ١٧ أيلول المقبل. وأكد أنه ليس بمقدور أحد أن يفرض تسوية على الجانبين.

اقتصادي إقليمي لصالح الشرق الأوسط بأسره. وأضاف أن ذلك يشمل تعزيز العلاقات مع الدول العربية البراغماتية في المنطقة، من خلال التعاون الأمني والمبادرات الاقتصادية المشتركة. وأشار إلى أن جزءا أساسيا من هذه الجهود هو ورشة العمل الاقتصادية المزمع عقدها في البحرين تحت عنوان «السلام من أجل الازدهار». وأكد أن لإسرائيل دورا رئيسيا تلعبه في هذه العملية، وأنه مع خبرتها وقدراتها يمكنها المشاركة في هذه الجهود والمساهمة في مجالات اهتمام مختلفة.

وأعلنت الإدارة الأميركية في منتصف أيار الماضي عن عقد ورشة عمل اقتصادية في العاصمة البحرينية المنامة يومي ٢٥ و٢٦ حزيران تهدف إلى تسهيل النقاشات حول رؤية وإطار طموح وقابل للتطبيق لمستقبل زاهر للشعب الفلسطيني والمنطقة. وقال مسؤولون أميركيون إن الورشة ستناقش الجزء الاقتصادي من خطة الإدارة الأميركية لحل الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، وهي خطة تم تأجيل الكشف



(أفب)

غزة. أكثر من وجه للعدوان الإسرائيلي.

## تحليلات إسرائيلية: يد إيرانية وراء التصعيد الأخير مع قطاع غزة!

الفاتحة، ويؤكد هؤلاء المسؤولون أنه من ناحية عملية ليست ثمة مطالب طرحتها حركة «حماس» ولم تتم الاستجابة لها من جانب إسرائيل، سواء فيما يتعلق بالمجال الإنساني، أو إدخال الأموال من قطر، أو إدخال مواد وبضائع. وهناك خلافات داخل قيادة الجيش فيما إذا كانت خطوة تقليص مساحة الصيد قبالة شواطئ القطاع خطوة ضرورية في مقابل ازدياد عمليات إطلاق البالونات الحارقة. ولا شك في أن حركة «حماس» تدرک أن هناك رغبة إسرائيلية في الحفاظ على الهدوء، ولا سيما من جانب رئيس الحكومة ووزير الدفاع بنيامين نتنياهو الموجود مرة أخرى في خضم معركة انتخابية. على صعيد آخر أصدر «معهد القدس للاستراتيجيا والأمن»، في أوائل حزيران الجاري، وثيقة شاملة تحت عنوان «عظمة في ساعة امتحان - مخطط سياسات لحكومة إسرائيل»، وصفها بأنها «مقترح مخطط للسياسات العسكرية والدبلوماسية، الدولية والإقليمية والمحلية،

المحلل العسكري في صحيفة «يديעות أخرونوت» يوسي يهوشوع أن التقديرات السائدة في أروقة قيادة الجيش الإسرائيلي تشير إلى أن حركة «حماس» لا تقف وراء التصعيد الأخير الذي حدث مع قطاع غزة، وإلى أن يدا إيرانية تقف وراءه على خلفية التوتر الأخذ في التصاعد في منطقة الخليج.

وأضاف أنه بغض النظر عن هوية الجهة الواقعة وراء التصعيد، يؤكد المسؤولون في قيادة الجيش أن الرد يجب أن يكون صارما من أجل استعادة الردع، وأنه فقط من خلال استعادة الردع يمكن الدفع قدما بالجهود الرامية إلى تحقيق تسوية.

وقال يهوشوع إن الصاروخ الذي أطلق من قطاع غزة نحو سدبيروت يوم الخميس الماضي لم يتوقعه أحد في قيادة الجيش الإسرائيلي، بل على العكس كانت التقديرات السائدة لدى قيادة الجيش هو أن الهدوء النسبي السائد، والانخفاض الحاد في عدد البالونات الحارقة التي تم إطلاقها من القطاع في

## تحذير أميركي لإسرائيل من مغبة منح شركة صينية مسؤولية تشغيل ميناء حيفا

وجاء في مشروع القانون أن لدى الولايات المتحدة مصلحة في استمرار وجود سفن الأسطول السادس في ميناء حيفا لكن هناك مخاوف أمنية كبيرة في كل ما يتعلق بترتيبات تشغيل هذا الميناء. ويطلب مشروع القانون إدارة الرئيس دونالد ترامب بحث الحكومة الإسرائيلية على أن تأخذ بالحسبان التأثيرات الأمنية للاستثمارات الأجنبية في إسرائيل.

ويضم مشروع القانون إلى ضغوط تمارسها إدارة ترامب على إسرائيل بشأن ضبط الاستثمارات الصينية. وعبر مسؤولون في هذه الإدارة العام الماضي عن مخاوف متزايدة من العلاقات الاقتصادية الأخذة بالتعزز بين إسرائيل والصين، وأعربوا عن مخاوف من أن تستغل الصين علاقتها مع إسرائيل من أجل

هذا يتعلق بتنظيم ميزانية الدفاع الأميركية للسنة المقبلة. وأشارت إلى أنه من بين مئات بنود مشروع القانون تم لأول مرة تخصيص بند من هذا القبيل ورد فيه أن للولايات المتحدة مخاوف أمنية كبيرة من فوز الشركة الصينية «شانغهاي إنترناشيونال بورت غروب» بمناقصة تشغيل ميناء حيفا. ووفقا لشروط المناقصة ستقوم الشركة الصينية بتشغيل هذا الميناء على مدار ٢٥ عاما.

وأكدت هذه المصادر أن ميناء حيفا يشكل منذ أعوام طويلة نقطة رسو لسفن الأسطول الأميركي السادس، وأن العديد من المسؤولين الأميركيين حذروا إسرائيل العام الماضي من أن الولايات المتحدة ستتوقف عن استخدامه في حال تم تطبيق التعاق مع الشركة الصينية.

**الاسرائيلي**

**المنتزه**

ملحق نصف شهري يصدر عن

**مدار** المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

#### كلمة في البداية

#### في انتظار تداعيات

#### انتخابات الكنيست ال٢٢

#### بقلم: أنطوان شلحت

(\*) من نائل القول إن أكثر ما يهتم المراقب لدى متابعة التداعيات التي ستترتب على نتائج الانتخابات الإسرائيلية للكنيست ال٢٢، التي ستجري يوم ١٧ أيلول المقبل، في نطاق حقل الدلالات المرتبط بالاستشراف، هو الانعكاس المرتقب أو المفترض لتلك النتائج على مسار القضية الفلسطينية ومستقبلها. ولا شك في أن هذا الانعكاس سيكون متأثرا إلى أبعد الحدود بالمواقف السياسية إزاء تلك القضية، سواء تلك التي تتبناها الأحزاب والقوى السياسية المتعددة، أو تلك السائدة في أوساط المجتمع الإسرائيلي.

وفي هذا الشأن ارتأينا ضمن هذا العدد من «المشهد الإسرائيلي» أن ننشر على نحو موسع قراءة في وثيقة شاملة تحت عنوان «عظمة في ساعة امتحان - مخطط سياسات لحكومة إسرائيل» أصدرها «معهد القدس للاستراتيجيا والأمن»، وهو معهد أبحاث يميني محافظ جرى تأسيسه قبل أقل من عامين، في أوائل حزيران الجاري، ووصفها بأنها «مقترح مخطط للسياسات الحكومية» في مختلف المجالات، السياسية والعسكرية والدبلوماسية، الدولية والإقليمية والمحلية، يضعها على طاولة الحكومة الإسرائيلية الجديدة، التي سيجري تشكيلها في إثر انتخابات الكنيست الـ ٢٢، انطلاقا من الافتراض بأن هذه الحكومة (الجديدة) ستكون يمينية، مثل سابقتها خلال العقد الأخير.

وفيما يخص القضية الفلسطينية تؤكد الوثيقة أنه يتعين على إسرائيل مواصلة اعتماد استراتيجية «إدارة الصراع» التي ترمي إلى تقليص الأثمان المترتبة على الصراع من كلا الطرفين. وتشمل هذه الاستراتيجية المركبات التالية: استخدام القوة بصورة محسوبة، و«جزرات» اقتصادية، والمحافظة على الهدوء الحالي في البناء الاستيطاني باستثناء البناء في منطقة غلاف القدس وفي القدس نفسها، والذي ينبغي توسيعه. وتدعو الوثيقة إسرائيل إلى الرد بالإيجاب على خطة السلام التي ستطرحها إدارة الرئيس دونالد ترامب («صفقة القرن») والموافقة على الدخول في مفاوضات تجرى على أساسها، وتؤكد أن القيادة الفلسطينية ما تزال غير ناضجة للتوصل إلى تسوية تاريخية مع الحركة الصهيونية [طالع التغطية الخاصة للوثيقة من ٢].

بموازاة هذه الوثيقة، وبالتضاد معها، يرى الأستاذ الجامعي الإسرائيلي مناحيم كلاين أنه فقط من شأن أزمة قاسية أو ضغط خارجي كبير التأدية إلى فرض تسوية للقضية الفلسطينية على إسرائيل. وإن يتناول هذه المسألة من زاوية الاستعمار الاستيطاني في نموذجه المطبق في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧، فإنه يشير إلى أن تعريف «المستوطن» لا يقتصر على تلك الأراضي لأن هناك «مستوطنين» في نطاق الخط الأخضر أيضا، أي من تماثل رؤيتهم الدينية والسياسية والأمنية والقومية تلك التي لدى المستوطنين المتطرفين في الضفة الغربية. كما يطرح الجانب المتعلق بالامتيازات التي حازت عليها «المجموعة اليهودية المنغمسة إلى حد عميق في مشروع التوسع والسيطرة» على حد تعبيره، واحتمال أن تخوض هذه المجموعة حربا أهلية للدفاع عن امتيازاتها المترامية حيال أي فرصة تسنح للتسوية، مؤكدا في الوقت عينه أنه على النقيض من الانطباع في التقارير المتتالية حول «عنف مستوطنين ضد فلسطينيين»، فإن الخطر الأساس الذي يهدد تطبيق تسوية دائمة لا يأتي من جهة عصابات شغب شابة، بل مما يصفه بأنه «تنظيم سري» لديه امتداد واسع نسبيا داخل المجتمع وداخل مؤسسة الدولة [طالع مقال كلاين ص ٧].

ويشير ما يطرحه كلاين في مقاله زوايا نظر جديدة بالبحث.

وبين الوثيقة المشار إليها أعلاه ومقال كلاين، تجري الانتخابات للكنيست ال٢٢ على خلفية قضايا أخرى، خارجية وداخلية، ليست أقل أهمية. ولعل في صدارة القضايا الداخلية مستقبل المعركة على «ماهية الجهاز القضائي»، وعلى «صلاحيات المحكمة العليا» وخصوصا فيما يتعلق بالقوانين التي يسنها الكنيست. وكان من آخر مظاهر هذه المعركة تصريحات أمير أوحانا، وزير العدل الجديد في الحكومة الإسرائيلية المؤقتة، التي هاجم فيها الجهاز القضائي والمحكمة العليا، وما أثارته من موجة نقد عارمة، إلى درجة أنها أخرجت عن صمتهما كلا من رئيسة المحكمة العليا، القاضية إستير حيوت، والمستشار القانوني للحكومة، أفيحاي مندلبليت، وهما المنصبان اللذان يمتنع من يشغلهما، في العادة وفي الغالب، عن الخوض في أي نقاشات سياسية أو أي سجل سياسي مع أي من المسؤولين السياسيين [طالع الملف الخاص بهذا الشأن من ٥].

ومن الواضح طبعاً أن هذا الهجوم تقف وراءه غاية تجذب تقديم رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو إلى المحاكمة بشبهات ارتكاب مخالفات جنائية، لكنه ينطوي على نتائج بعيدة المدى فيما يخص الحكم والنظام في إسرائيل المختلين أصلا.

## تغطية خاصة

**مقترح «مخطط للسياسات الحكومية»** أعدّه معهد دراسات يميني محافظ في القدس:

# الأزمة الراهنة بين الولايات المتحدة وإيران هي التهديد الأكبر والأخطر على إسرائيل الآن!

«إلى جانب ذلك «لا تزال إسرائيل تخوض صراعاً متواصلًا وغير قابل للحل في المدى المنظور مع الفلسطينيين

ولذا يتعين عليها أن تكون على أهبة الاستعداد لحرب جديدة محتملة، وهذا هو أيضاً الامتحان الأكبر للمجتمع الإسرائيلي»»



(أفب)

تقترح هذه الوثيقة . كما تشير المقدمة - مخططا للسياسات الحكومية الإسرائيلية، تجسد من خلاله التبعصرات التي توصل إليها طاقم الباحثين في «معهد القدس للاستراتيجية والأمن»، الذين اجتمعوا لوضع استعراض شامل للتحديات الماثلة أمام صناع القرار في دولة إسرائيل، ولوضع سلسلة من التوصيات العملية في مجالات السياسة الخارجية والأمنية، بشكل خاص. وتجدون في مكان آخر من هذه الصفحة ترجمة حرفية لملخص هذه التوصيات الأربعة عشر.

ولاية الحكومة الإسرائيلية المقبلة التي ستشكل بعد انتخابات أيلول ٢٠١٩، «لامتحانات قاسية»، الأمر الذي يضع على هذه الحكومة الجديدة مسؤولية «الانتباه وتوظيف الجهود للحفاظ على التماسك الاجتماعي والقومي وبناء القوة العسكرية والسياسية في مواجهة التهديدات المركزية، إلى جانب التطلع والسعي نحو اغتنام الفرص السياسية التي تنطوي على احتمالات تغيير «قواعد اللعبة» حيال الفلسطينيين، العالم العربي وحلبة البحر المتوسط، وفي مقدمتها المبادرة الأميركية وتبعاتها».

من جانب إيران نفسها أو من جانب وكلائها ومبعوثيها، وفضلا عن ذلك، «لا تزال إسرائيل تخوض صراعا متواصلا وغير قابل للحل في المدى المنظور مع الفلسطينيين، ولذا، يتعين على إسرائيل أن تكون على أهبة الاستعداد لحرب جديدة محتملة، وهذا هو، أيضا، الامتحان الأكبر للمجتمع الإسرائيلي».

يتوقع معدو المقترح السياسي، في مقدمة وثقتهم هذه، أن يخضع «تماسك المجتمع الإسرائيلي، قوة الجيش الإسرائيلي والقدرة على المناورة السياسية»، خلال فترة

الإسرائيلي» - العدد ٤٠٨، الثلاثاء ٢٠١٧/١٧/٢٠.

توزعت مضامين الوثيقة الجديدة، الحالية، الصادرة عن «معهد القدس» على ثمانية فصول، يسبقها بابان هما «مقدمة» ومسار سياساتي؛ موجز التوصيات»؛ ثم الفصل الأول - التماسك القومي في وقت الامتحان؛ الفصل الثاني - استخدام القوة بصورة حكيمة؛ ١- سيناريوهات القتال؛ ٢- مناورة برية وحسم؛ عودة إلى المصادر؛ الفصل الثالث - من الشمال تأتي الشرور؛ ١- لجم المشروع النووي الإيراني؛ ٢- نظرة إلى الداخل الإيراني؛ ٣- وجهات التسلح الإيراني؛ ٤- تقليص التهديد الإيراني في سورية؛ ٥- الحوار الاستراتيجي مع روسيا؛ ٦- إيران تحكم سيطرتها على لبنان بواسطة «حزب الله»؛ الفصل الرابع - القدس؛ ١- أهمية القدس استراتيجيا؛ ٢- الاستيطان في القدس؛ الواجب الصهيوني؛ الحزم ضد العناصر الغربية التي ترعزع السيادة في القدس؛ الفصل الخامس - القضية الفلسطينية؛ ١- «إدارة الصراع»؛ قبالة الفلسطينيين؛ ٢- «صفقة القرن» التي يطرحها ترامب؛ إعادة ترسيم حدود المسألة، من جديد؛ ٣- يوم ما بعد «أبو مازن»؛ ٤- قطاع غزة؛ سياسة «العصا» الكبيرة و«جانبها «جزرات»؛ الفصل السادس - المنظومة الإقليمية وشرق البحر المتوسط؛ ١- أفضلية لمصر والأردن، إلى جانب أفاق جديدة في العالم العربي؛ ٢- تحديد ثمن للعداء التركي؛ ٣- الدفع نحو جدول أعمال مشترك في شرق البحر المتوسط؛ الفصل السابع - الحلبة الدولية؛ ١- المحافظة على قواعد الدعم الأمريكي لإسرائيل؛ ٢- اليهود في أميركا الشمالية كثرة استراتيجية؛ ٣- الحلبة الأوروبية؛ ٤- القارة الآسيوية؛ ٥- أفريقيا وأميركا الجنوبية؛ الفصل الثامن - الاستعداد التنظيمي؛ ١- ترميم وزارة الخارجية؛ ٢- تشبيك الأيدي في القدس في مهمة بلورة سياسة الأمن القومي.

**«دولة قوية في وضع استراتيجي هو الأفضل منذ قيامها!**

يستهل «معهد القدس» وثيقته السياسية هذه بمقدمة اختار لها عنوانا قوله دافيد بن غوريون، رئيس الحكومة الأول في دولة إسرائيل، «دون أوهام ودون ياس»، يشدد في بدايتها على أن «دولة إسرائيل هي دولة قوية وتتعمق اليوم بوضع استراتيجي هو الأفضل منذ قيامها». ومع ذلك، ترى الوثيقة أنه «لا تزال ثمة تهديدات خطيرة على أمنها. في مقدمة هذه التهديدات وأهمها ذلك الناجم عن الأزمة الراهنة بين الولايات المتحدة وإيران، بما يترتب عليه من أخطار ضرب الجبهة الداخلية الإسرائيلية، سواء حرية الحركة والعمل على أراضيها.

موازاة ذلك، تبقى مهمة قطع الطريق على إيران ومنعها من الوصول إلى موارد وتقنيات متطورة جزءا لا يتجزأ من صندوق الأدوات المتاحة في مواجهة التهديدات الإيرانية. من أجل منع بناء آلة الحرب الإيرانية في سورية وقاعدة الصواريخ طويلة المدى في العراق، ثمة حاجة إلى تصميم عسكري مصحوب بجاهزية لتصعيد ييسل إلى مواجهة شاملة، في موازاة الجهود الدبلوماسية (وخاصة حيال روسيا) الرامية إلى ثني سورية (والعراق) عن منح إيران حرية الحركة والعمل على أراضيها.

**الحكم بغالعية وإنصاف في القدس الكبرى**
يتطلب أمن إسرائيل إحكام السيطرة في القدس والمناطق المحيطة. ينبغي على الحكومة الجديدة وضع القدس في مرتبة عالية جدا على سلم الأولويات القومي وتعزيز الأغلبية اليهودية في المدينة بواسطة البناء الواسع، بما في ذلك في منطقة E-١ باتجاه معاليه أدوميم.

وينبغي، أيضا، الحكم في الجزء الشرقي من المدينة بحزم وانصاف، إلى جانب تعزيز خيال الاندماج لدى عرب شرقي المدينة، من خلال استثمارات جديدة في البنى التحتية وفي جهاز التعليم.

ينبغي التصرف بحزم ضد المحاولات التي تقوم بها عناصر راديكالية هدفها تغيير الوضع القائم (ستاتوس كوو) في «جبل الهيكل» (الحرم القدسي الشريف) وضد العناصر الغربية التي تسعى إلى زعزعة الاستقرار والنيل من السيادة الإسرائيلية في العاصمة.

### إدارة الصراع مع الفلسطينيين

يتعين على إسرائيل مواصلة اعتماد استراتيجية «إدارة الصراع» التي ترمي إلى تقليص الأثمان المترتبة على الصراع من كلا الطرفين. تشمل هذه الاستراتيجية المركبات التالية: استخدام القوة بصورة محسوبة، «جزرات» اقتصادية والمحافظة على الهدوء الحالي في البناء الاستيطاني في الميدان - باستثناء البناء في منطقة غلاف القدس وفي العاصمة نفسها، والذي ينبغي توسيعه. في غياب الحوكمة اللائقة والمناسبة في منطقة C، تهدر إسرائيل ورقة المساومة الأقوى التي تمتلكها في أية مفاوضات مستقبلية، وعلى أي حال، لا ينبغي الوقوع في شرك إغراء الانسحابات من جانب واحد، بناء على اعتبارات التماسك القومي واعتبارات أمنية وسياسية مختلفة. مثل هذه الخطوات من شأنها تغذية التوقعات العثبية لدى الجانب الفلسطيني وضمان استمرار النزاع، بل مفاقمته، دون أي مقابل سياسي حقيقي، الإجراءات الرامية إلى فرض القانون الإسرائيلي على مناطق في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) . والتي يجب أن يجري النظر فيها، في كل الأحوال، بعد استنفاد المبادرة الأميركية فقط. لا ينبغي أن تخرج عن إطار الإجماع القومي ومن المهم الإبقاء على فرص لتسويات سياسية مع الفلسطينيين مستقبلا.

شمل مقترح مخطط السياسات الحكومية الذي أعده أعضاء الطاقم البحثي في «معهد القدس للاستراتيجية والأمن» ١٤ توصية تغطي مختلف المجالات العسكرية، السياسية، الدبلوماسية، إلى جانب بعض المسائل الخاصة بالشأن الإسرائيلي الداخلي.

وتتضمن هذه التوصيات، حسب تسلسل ورودها في المقترح:

### صيانة التماسك القومي

التماسك القومي هو شرط ضروري لمناعة إسرائيل في الامتحانات الصعبة التي قد تضعها فيها بيئتها الإشكالية، وربما يحصل هذا في المستقبل القريب جدا. قد تكون لازمة مع إيران إسقاطات بعيدة الأثر والمدى، ولذا، ينبغي على الحكومة الجديدة الاهتمام بالمحافظة على تماسك المجتمع الإسرائيلي وتعزيز قدرته على الصمود، من خلال بناء إجماع واسع قدر الإمكان، سواء استعدادا للخطوات الحربية التي قد تكون مستوجبة في الشمال، أو من أجل إدارة حكيمة للنزاع مع الفلسطينيين والاستعداد لاستقبال الخطة الأميركية بترحاب ومواجهة إسقاطاتها.

### الاستعداد للقتال في عدة جهات

ينبغي على الحكومة، عبر حوار دائم ومتواصل مع الجيش، إعطاؤه التعليمات للاستعداد لمواجهة مختلف السيناريوهات القتالية المحتملة ورصد جميع الموارد اللازمة لذلك، هذه السيناريوهات تشمل توجيه ضربة ضد أهداف نووية في إيران، حربا على ثلاث جهات مقابل تحالف تقوده إيران و«حز العشب»، على الجبهات الفلسطينية. ينبغي الاستعداد لحرب صواريخ وبناء قوة برية ذات قدرة على المناورة والحسم بواسطة نقل القتال إلى مناطق العدو، النشاط المدمج «استخبارات - نيران» ليس بديلا، وإنما عامل إسناد هام في المجهود البري. ثمة تخوفات وهمية من أن هذا التوجه العسكري يؤدي إلى وقوع ضحايا عديدة. ثمة للاحتكاك الكبير أثمان حقا، لكن زمن القتال القصير نسبيا حتى الحسم وإخضاع العدو من شأنه تقليص عدد المصابين على جبهة القتال، وفي الجبهة الداخلية بالتأكيذ.

### كبح إيران

في الوضع الذي تقوم فيه إيران باستفزاز الولايات المتحدة والمجتمع الدولي، يتعين على أجهزة الاستخبارات والجيش الإسرائيلي إجراء التحضيرات اللازمة والكافية لتمكين إسرائيل من تجسيد قدرتها الحقيقية على تنفيذ عملية عسكرية، وسيكون هذا مفيدا في حال عودة الإيرانيين إلى مائدة المفاوضات. وفي الوقت نفسه، ينبغي أيضا الاستعداد ليوم الحسم الذي تضطر فيه إسرائيل إلى التحرك والعمل وحدها بغية إحباط المشروع النووي الإيراني (رغم أن الخيار المفضل يبقى عملية مشتركة مع الولايات المتحدة وأطراف أخرى). وفي

# مقترح مخطط السياسات الحكومية - ملخص التوصيات

في المجال النووي. من المهم تعزيز وتحسين المثلث الاستراتيجي بين إسرائيل، اليونان وقبرص كقوة مضادة مقابل أردوغان، ثم توسيعه إلى شراكة بين جميع الأطراف التي تتقاسم وجهة النظر ذاتها في الحوض الشرقي للبحر المتوسط. استمرارا لتأسيس «فوروم الغاز» الإقليمي، وينبغي الانتباه، في الوقت نفسه، إلى أن تركيا هي دولة إسلامية هامة فيها أصوات أخرى مغايرة ومن الجدير الاستمرار في العلاقات التجارية معها ومع شعبها، قدر الإمكان.

**صيانة الدعم الأمريكي لإسرائيل كمسألة مشتركة للحزبين**
لا بديل للدعم الأمريكي. ينبغي على حكومة إسرائيل مواصلة التعاون مع واشنطن، مقابل الأجهزة العسكرية - الأمنية والاستخباراتية الأساس، وخصوصا في المسألة الإيرانية - في الجانب السياسي - الحزبي، يتعين على الحكومة الإسرائيلية الحرص على تنمية وتوثيق العلاقات مع كلا الحزبين في واقع التقاطب السياسي - الحزبي الأميركي، ثم الحذر من أن تبدو كأنها تجر الولايات المتحدة إلى الحرب، في هذا السياق، ثمة أهمية كبرى للتعاون الوثيق مع يهود الولايات المتحدة. يجب إصلاح الأضرار التي تراكمت خلال السنوات الأخيرة على خلفية الادعاءات بشأن تمهايق إسرائيل الزائد مع الرئيس ترامب وبسبب قضايا الدين والدولة في إسرائيل.

**المحافظة على الحوار والتنسيق العسكري مع روسيا**
في ضوء تصاعد التوتر مع إيران، من المهم المحافظة على الحوار مع القيادة في موسكو وعلى أفاق العلاقة مع القوات العسكرية الروسية في سورية، للحيلولة دون وقوع صدام ثنائي (deconfliction) . يجب، قدر الإمكان، تجنب اتخاذ مواقف في هيئات دولية يكون معناها الوقوف ضد المصالح الروسية. ينبغي التفكير في المقابل الذي يمكن تقديمه لروسيا لقاء تعاونها مع إسرائيل، مثل هذه الجهود تستلزم درجة عالية من الحساسية تجاه العدائية الشديدة السائدة في الدوائر الأمنية الأميركية تجاه روسيا.

**تكريس دعائم تأسيس في أوروبا، مقابل المواقف المؤسستائية في بروكسل**
الهدف الأكثر أهمية هو مساعدة الولايات المتحدة في جهودها الرامية إلى ثني عناصر في أوروبا عن تخفيف الضغوط التي تمارسها إدارة الرئيس ترامب في المسألة الإيرانية، ثم إقناع دول أساسية بضرورة الرد بحزم وقوة على المحاولات الإيرانية لتجميع مواد انشطارية وتعميق الوعي في أوروبا تجاه النشاط الإرهابي الإيراني على أراضيها.

ينبغي العمل من أجل أن تحذو الدول الأوروبية حذو بريطانيا في إلغاء التمييز المصطنع بين الأذرع الإرهابية والأذرع السياسية التابعة لمنظمة «حزب الله».

**الاستعداد لخطة ترامب وإسقاطاتها**
يجدر بإسرائيل الرد بالإيجاب على خطة السلام التي طرحتها إدارة الرئيس دونالد ترامب والموافقة على الدخول في مفاوضات تجري على أساسها. خطة ترامب هذه قد تقوِّض الفرضية السائدة في العالم والقائلة بان «الكل يعلم، كيف ستكون التسوية (وفق «معايير كلينتون» أو قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢٣٢) فعليا، القيادة الفلسطينية لا تزال غير ناضجة للتوصل إلى تسوية تاريخية مع الحركة الصهيونية. يتعين على إسرائيل الاستعداد للوضع الذي سينشأ في أعقاب رفض الفلسطينيين مبادرة السلام الأميركية. ينبغي الاستعداد للحيلولة دون سيطرة حركة «حماس» على السلطة الفلسطينية في عهد ما بعد «أبو مازن» والمحافظة على استمرار التعاون الأثني، قدر المستطاع.

### ردع «حماس» في غزة

مقابل «حماس»، ينبغي على إسرائيل المضى في سياسة الردع «المؤقت، لفترات زمنية أطول، في موازاة تحديد أهداف «مؤلمة» لدى العدو والإبقاء على عوامل الضغط، إلى جانب «جزرات» موضعية، وهذا، بغية تقليص الأضرار المادية والنفسية لدى المواطنين الإسرائيليين ومن أجل منع الضرر السياسي الناجم عن الانفجارات العنيفة. ويجدر التذكير بأن التهديدات التي مصدرها قطاع غزة هي، تهديدات ثانوية قياسا بتلك الصادرة من الحلبة الأساسية، في الحدود الشمالية.

### إعطاء الأفضلية لمصر والأردن.

**إلى جانب آفاق جديدة في العالم العربي**
الوقوف في وجه إيران ومجرورتها، كما في وجه قوى إسلاموية متطرفة أخرى، يخلق في السنوات الأخيرة وحدة مصالح مع عناصر ذات قوة في العالم العربي، تستدعي المصلحة الإسرائيلية استفاد هذه الفرص كلها تماما، مع ضرورة إبداء درجة كافية من الحكمة تجاه الدول الخليجية ومحدودياتها. ولهذا، ينبغي تركيز الجهود في مصر والأردن، الشريكتين الاستراتيجيتين اللتين تربطنا بهما معاهدات سلام، ذلك أن للاستقرار في هاتين الدولتين أهمية قصوى جدا وبعيدة المدى.

**تحديد ثمن للعداء التركي وتوطيد الشراكة في شرق البحر المتوسط**

ينبغي التصدي للحراك التركي ومحاصرته، الزعيم التركي جرب طيب أردوغان يعادي إسرائيل، يدعم «حماس» ويسعى لتقويض السيادة الإسرائيلية في القدس. ينبغي توثيق العلاقات مع دول المنطقة التي يساورها قلق وتخوف من السياسة التركية. ينبغي استغلال الوسائل المتاحة في الولايات المتحدة وفي أوروبا من أجل إرغام تركيا على موازنة مواقفها، وثمة حاجة، أيضا، إلى رصد النشاط التركي

<sup>[1]</sup> تقترح هذه الوثيقة . كما تشير المقدمة - مخططا

<sup>[2]</sup> لملخص هذه التوصيات الأربعة عشر

## إعادة الانتخابات الإسرائيلية ستعيد توزيع المقاعد وتدحرج الأزمة دون حلها!

\* ٥٠ يوماً كانت فاصلة بين صيحات فرح اليمين الاستيطاني «المنتصر» وبين وقوف إسرائيل أمام واحدة من أضخم أزماتها \*  
ليبرمان قفز على مركب العلمانية والتصدي للزمت الديني رغم أنه خانه في كل واحدة من الحكومات التي شارك فيها \*  
إعادة بناء الشراكات التي تفككت في انتخابات نيسان ستغير توزيع المقاعد البرلمانية بشكل ملموس\*

### كتب برهوم جرابسي:



إسرائيل.. من الانتخابات.. واليهما.

ولكن بعد استقالة غباي، فإن المنافسين على رئاسة الحزب كثير، منهم الرئيس الأسبق عمير بيرتس، والنائبان ستاف شافير وإيتسيك شمولي، وقد يكون غيرهم. وحسب التقديرات، فإن العمل سيخوض الانتخابات بقائمة مشتركة مع ميرتس.

لكن في نهاية الأسبوع الماضي عاد يهودا باراك لي طرح نفسه لابعاً جديداً في الانتخابات المقبلة، وقالت القناة الـ ١٣ التلفزيونية إنه ينوي تشكيل حزب لخوض الانتخابات. ولكن هذه أنباء ما تزال في بدايتها، وحتى نهاية الشهر المقبل، تموز، موعد تقديم القوائم، قد نشهد تقلبات كثيرة، إذ أن خوض باراك بقائمة مستقلة للانتخابات سيكون على حساب حزب العمل، ويضر باحتمالاته الانتخابية أكثر.

غير أن الصحف في وسائل الإعلام، في الأيام الأخيرة، يدور حول أحزاب المستوطنين، أو الأحزاب التي تركز على التيار الديني الصهيوني، ففور حل الكنيست، قرر الوزير السابق نفتالي بينيت خوض الانتخابات مجدداً، مراهناً على أنه سيجتاز نسبة التصويت هذه المرة، بعد أن حصده في الانتخابات الأخيرة حوالي ١٣٨٥٠٠ صوت، متبعداً بـ ١٤٠٠ صوت عن نسبة الحسم. إلا أن بينيت أعلن أنه يريد تجميع قوى، وكان قصده الأول إعادة بناء القائمة التي فككها، ولربما ضم قائمة «زهوت» برئاسة المتطرف موشيه فيغلين، الذي حصلت قائمته على ١١٨ ألف صوت، وهذا ما يقارب ثلاثة مقاعد. غير أنه بداية تلقى بينيت ردوداً جافة من «اتحاد أحزاب اليمين» الذي فاز بخمسة مقاعد، في حين أن شركة بينيت، الوزارة السابقة أبلت شاكيد، لم تعلن صراحة أنها ستخوض الانتخابات مع شريكها السياسي، وكانت مطالبات من حزب الليكود بضمها لقائمة الحزب، حتى أعلن نتنياهو رفضه لهذه الخطوة.

ثم تصاعدت المشاحنات بين أحزاب المستوطنين، وفي الأيام الأخيرة من الأسبوع الماضي، ظهرت مؤشرات أولية لاحتمال إعادة بناء قائمة «البيت اليهودي»، وهذا من المفترض أن يخلق شخصاً نتانياهو، لأنه سيعزز قوة القائمة، وقد يعيد لها المقاعد التي خسرتها مجموعة في الانتخابات المقبلة.

وكان نتانياهو قد سارع قبل حل الكنيست إلى دمج حزب «كلنا» برئاسة وزير المالية موشيه كحلون، ضمن قائمة الليكود، لخوض الانتخابات بقائمة مشتركة تحت اسم الليكود، وعملياً فهذه عودة كحلون إلى حزبه الأم.

مرة أخرى، من السابق لأوانه معرفة خارطة الانتخابات المقبلة، إلا أنه من شبه المضمون أن عدد القوائم التي ستخوض الانتخابات سيكون أقل بكثير مما كان في انتخابات نيسان الماضي، التي تسجل فيها ٤٧ قائمة، وخاضت الانتخابات في نهاية المطاف ١٤ قائمة، فازت منها ١١ قائمة حزبية، فهذا من شأنه أن يعيد توزيع القوائم خاصة إذا رافق هذا ارتفاع نسبة التصويت، إذ أن انخفاض نسبة التصويت ساهم في زيادة تمثيل القوائم الكبرى.

مسموحاً لشبان التيار الديني الصهيوني الخدمة العسكرية في وحدات خالية من المجددات، والسماح للجيش بالفصل بين النساء والرجال في بعض نشاطاته وأعماله. ولذا قال ليبرمان إنه لا يريد أن يكون في «حكومة شريعية».

نشير هنا إلى أن انتخابات نيسان أفرزت ذروة غير مسبوقة في أعداد المتدينين من النواب: ٣٧ نائباً، مقابل ٢٢ نائباً في انتخابات ٢٠١٥. ومن المتوقع أن يبقى هذا العدد تقريباً على حاله، لأن غالبية الأحزاب لن تغير تركيبة قوائمها الانتخابية. وكان ١٧ نائباً من بين النواب المتدينين من الحريدديم، والباقي من التيار الديني الصهيوني.

### ترميم تحالفات متفككة

في استنتاجات انتخابات نيسان ٢٠١٩، قلنا إن الجمهور أوضح أنه يفضل الأحزاب أو التحالفات الكبيرة، ولهذا فقد عاقب ثلاث شراكات انتخابية تفككت قبيل انتخابات نيسان. فقد راينا قيام حزب العمل بتفكيك تحالف «المعسكر الصهيوني» مع حزب «الحركة» بزعامه تسيبي ليفني، فانسحبت الأخيرة من المنافسة الانتخابية، في حين هبط تمثيل حزب العمل وحده من ١٩ نائباً في انتخابات ٢٠١٥ إلى ٦ نواب في انتخابات نيسان الماضي.

كذلك، فإن تحالف «البيت اليهودي» الذي تشكل قبيل انتخابات ٢٠١٣ وخاض انتخابات ٢٠١٥ أيضاً، فككه وزير التعليم السابق نفتالي بينيت، مع شريكه أبلت شاكيد، ففسر الأثنان الانتخابات، وانخفض تمثيل أحزاب المستوطنين من ٨ مقاعد إلى ٥.

وهذا ما كان في «القائمة المشتركة» التي تمثل فلسطيني الداخل، فقد تم تفكيك القائمة، وخاضت الأحزاب الأربعة الانتخابات بقائمتين، وحصلنا على ١٠ مقاعد، بدلاً من ١٣ مقعداً مجتمعاً، وساهم هذا التفكيك في انخفاض نسبة التصويت بين العرب من ٦٢٪ في العام ٢٠١٥ إلى ٥٣٪ في انتخابات نيسان.

وكما يبدو فإن الجهات الثلاث تلك «تعلمت الدرس» إن صح التعبير.

وقد بدأت الاتصالات والمفاوضات الأولية، بين الأحزاب الأربعة الناشطة بين فلسطيني الداخل لإعادة بناء القائمة، وهناك ضغوط شعبية للإسراع في إنهاء المفاوضات بين الأطراف الأربعة وسط توقعات باستعادة القوة السابقة وأكثر، في حال تشكلت القائمة المشتركة.

كذلك فإن حزب العمل يشهد قناعة بالإجماع تقريباً أنه لا يمكنه خوض الانتخابات بقائمة مفردة، وكان قد تلقى عرضاً من حركة ميرتس لخوض الانتخابات بقائمة مشتركة. فكان الرد الفوري من رئيس الحزب، الذي استقال لاحقاً من منصبه، آفي غباي، أن حزب العمل سيخوض الانتخابات إما من خلال قائمة «أزرق أبيض»، أو مع ميرتس، إلا أن «أزرق أبيض» سارع للإعلان عن عدم رغبته بضم حزب العمل.

ورد غباي كان يلجأ إلى عدم تحمسه للشراكة مع ميرتس، وهي الخيار الأقوى الأخير أمام الحزب إذا أراد شراكة انتخابية.

سيحقق زيادة لقوته، لذا فإن الهدف الذي وضعه نتانياهو هو ضمان ائتلاف يركز على ٦١ نائباً من دون ليبرمان في انتخابات أيلول المقبل. في حين أن كل الأحزاب الشريكة لنتانياهو تتهم بصوت واحد ليبرمان بعدم قيام حكومتهم. في مطلع الأسبوع الجاري، أطلق ليبرمان فقاعة تحد، اعتقاداً منه أنها ستقربه إلى جمهور علماني أوسع. فقد أعلن أن الحل الأمثل بعد الانتخابات قيام حكومة وحدة قومية، تجمع الليكود وتحالف «أزرق أبيض» وحزبه «يسرائيل بيتينو»، من دون كتلتَي الحريدديم، على أن يكون أمام الحكومة سن قانون تجنيد الحريدديم كلياً، وبناء ميزانية من دون امتيازات زائدة للحريدديم، ومن ثم من يقبل بحكومة كهذه يستطيع الانضمام.

ورغم أن هذا سيناريو أقدم نتانياهو على شبيهه له بعد انتخابات ٢٠١٣، وعلى أساسه أقام حكومة دامت ٢٠ شهراً، إلا أنه يبدو أكثر صعوبة في المعادلات القائمة حالياً في الحلبة السياسية الإسرائيلية، واحتياجات نتانياهو الخاصة والسياسية.

### دحرجة الأزمة

من السابق لأوانه معرفة نتائج انتخابات أيلول المقبل، فهذا مرتبط بعوامل كثيرة، من أهمها إعادة تشكيلات القوائم، وخاصة إعادة تشكيل تحالفات سابقة، سنأتي عليها. وهناك شك، ليس قليلاً، في أن يكون بمقدور بنيامين نتانياهو تحقيق أغلبية ٦١ نائباً من دون حزب «يسرائيل بيتينو» بزعامه ليبرمان، كي يكون بإمكانه اجتياز عقبة قانون تجنيد الحريدديم.

في كل الأحوال، فإن قضية هذا القانون ستلازم الحكومة المقبلة، وستكون محور أزمة، بحسب الصيغة النهائية التي سيرقر بها. فإذا ما وجدت أغلبية لإقرار القانون بصيغته الحالية، التي تطالب الحريدديم بتعديلها، فإن الصدام مع الحريدديم سينتقل إلى الشارع، حيث هناك تيارات حريدديم ترفض كلياً أي حديث عن التجنيد، ولا حتى ما تسمى بـ «الخدمة المدنية البديلة». وفي حال تم إقراره بالشكل الذي عرضه نتانياهو كحل وسط كي تتشكل حكومته الخامسة، وهو بإضافة بند أن الحكومة هي من تقرر سنوياً أعداد الحريدديم الذين سيسرى عليهم القانون، فإن هذا البند، وكما قال ليبرمان، سيبرغ القانون من مضمونه. وفي هذه الحالة ستكون هناك جهات تعود إلى المحكمة العليا بالتماس لإلغاء القانون، لأن المحكمة كانت قد ألغت في شهر أيلول ٢٠١٧ تعديلاً للقانون، أدى إلى توسيع إعفاء الحريدديم من الخدمة العسكرية.

وتبقى مسألة تجنيد الحريدديم هي الواجهة الحالية لمعركة أشد عمقا، بين العلمانيين والمتدينين، خاصة مع تزايد أعداد المتدينين الحريدديم وأيضا التيار الديني الصهيوني الذي يزداد تشدداً، وطالب ممثلوه في المفاوضات لتشكيل الحكومة بعد الانتخابات، من «اتحاد أحزاب اليمين»، بأن يكون

٥٠ يوماً فقط كانت كافية كي يعي اليمين الاستيطاني أن تحالفه السياسي إقامة الأساس ليس كافياً لتماسكه، فهناك صراعات حزبية ومنافسات شديدة بين الشركاء المقترضين لحكومات بنيامين نتانياهو والليكود، انعكست في قفز أفيغدور ليبرمان على قضية الصراع العلماني الديني، بعد أن رأى أن لا حكومة من دونه، وأن نتيجة «الحضيض» التي حصل عليها تنذر بقرب زواله عن خارطة، فقرر خوض المناورة التي قادت لحل الكنيست. إلا أن الانتخابات المعادة ستعيد توزيع المقاعد من جديد، بشكل ملحوظ، خاصة وأن الشراكات التي تفككت ودفعت ثمنها قاسياً لها تحاول إعادة بناء نفسها، وبضمنها «القائمة المشتركة»، التي فقدت ثلاثة مقاعد في انتخابات نيسان.

وقد سجلت انتخابات نيسان ٢٠١٩ ثلاث ميزات، أولها أنه للمرة الأولى منذ انتخابات ١٩٩٦ أفرزت الانتخابات كتلتين، حازتا معاً على أكثر من نصف مقاعد البرلمان، ٧٠ من أصل ١٢٠ مقعداً، وزعت بالتساوي بين حزب الليكود وتحالف «أزرق أبيض»، كذلك فإن الليكود مع شركائهم حققوا للانتخابات الثانية على التوالي أغلبية حاسمة ٦٥ مقعداً، ما كان يعني بالافتراض أن يشكل بنيامين نتانياهو حكومته الخامسة، بشكل سريع نسبياً. إلا أن هذا لم يكن، بل ولأول مرة في العقود السبعة للكيان الإسرائيلي يتم حل الكنيست، بعد ٥٠ يوماً من انتخابات نيسان، والتوجه إلى انتخابات إعادة، تجري بعد ٥ أشهر من الانتخابات السابقة (في ١٧ أيلول ٢٠١٩).

وكان واضحاً التماسك السياسي اليميني الاستيطاني بين شركاء نتانياهو المقترضين، وبضمنهم أفيغدور ليبرمان، زعيم حزب «يسرائيل بيتينو» (إسرائيل بيتنا)، فقد كان هناك توافق على تعميق سياسة الاحتلال، والاتجاه نحو ضم المستوطنات، تحت غطاء أميركي من صفقة القرن، وقبلها الاعتراف بضم القدس ومزفوعات الجولان السورية المحتلة. كما برز التوافق التام حول إقامة «حامية برلمانية» لمنع محاكمة نتانياهو بالفساد، إذا ما صدر قرار نهائي بهذا الخصوص، وتوافق أشد حاد سن قانون يقيد صلاحيات المحكمة العليا، خاصة في مجال نقض قوانين أقرها الكنيست، أو قرارات حكومية.

إلا أنه في خضم هذا التوافق، والرقص حول موقدة الحكومة المقبلة، كان هناك من عمق النظرة بشكل أكبر في نتائج الانتخابات: أفيغدور ليبرمان، الذي سجل ذروة غير مسبوقة، وتقتصر على شخصه، في تاريخ خارطة السياسة الإسرائيلية، وهي أنه على مدى ٢٠ عاماً يقود وحده حزبا يتمثل بشكل دائم في الكنيست، وسجل في انتخابات ٢٠٠٦ و٢٠٠٩ ذروة بتمثيل ١١ و١٥ مقعداً. وأحزاب مثله قامت على أساس شخص واحد لم تصمد طويلاً، ومنها ما حل بد ولاية أو اثنتين. فقد رأى ليبرمان أن مقاعده الخمسة التي حصل عليها هي المفتاح لقيام حكومة نتانياهو، ومن دونه لن تكون حكومة. وبذات الوقت، رأى بنتائج الانتخابات نذير خطر الزوال في الانتخابات المقبلة فالقاعدة الأساسية التي ارتكز عليها منذ ظهوره على الساحة، المهاجرون من دول الاتحاد السوفييتي السابق منذ سنوات التسعين ولاحقاً، قد تقلصت كثيراً لعدة أسباب، منها أن هذه الشريحة باتت تندمج أكثر بالمجتمع الإسرائيلي، سياسياً واجتماعياً، ولكن أيضاً لأن ليبرمان خان كل شعارات العلمانية التي أطلقها على مدى السنين، في كل مرة كان يدخل فيها إلى الحكومة، ولم يكن يحارب قوانين الإكراه الديني أو يخفف من حدتها، وهذه مطالب أساس لأولئك المهاجرين.

وليبرمان تنبه لهذه المسألة بعد انتخابات ٢٠١٥، التي حصل فيها على ٦ مقاعد. وبعد أشهر من تلك الانتخابات بدأ يتحدث عن عزمه التوجه لجمهور يميني استيطاني، ويميني متشدد، مناهض لسلطة المتدينين المتزمتين الحريدديم على الحكم، وعدم سريران قانون التجنيد اللازمي على شبانهم، الذين يحصلون على ميزانيات ضخمة لمؤسساتهم الدينية. وكان ليبرمان آنذاك في المعارضة، ولمدة أكثر من عام، من بدء عمل حكومة نتانياهو الرابعة، ولكنه دخل لاحقاً إلى الحكومة، وتجاهل هذا الجمهور.

وبعد حصول «يسرائيل بيتينو» على ٥ مقاعد، تنبه ليبرمان إلى المهمة الأساس الأولى التي تقف أمام الحكومة، وهي إنجاز قانون التجنيد اللازمي لشبان الحريدديم، وهو القانون الذي صاغه الجيش، وأقره الكنيست بالقراءة الأولى في تشرين الثاني من العام الماضي، في حين أن الحريدديم حققوا نتيجة فاجأت الجميع، ١٦ مقعداً مناصفة، بين كتلتَي شاس ويهدوت هتوراة، اللتين طالبتا بتخفيف حدة القانون، لضمان اعفاء أوسع لشبان الحريدديم. ورأى ليبرمان أن إصراره على إقرار القانون كما هو يحقق له مكاسب سياسية مستقبلية، وهذا ما دلت عليه استطلاعات الرأي التي تلت حل الكنيست، إذ منحت زيادة ما بين مقعدين إلى ٤ مقاعد. ولكن من السابق لأوانه حسم نتيجة ليبرمان، وعلى الأغلب

### حزب ميرتس يعمل على تشكيل قيادة عربية- يهودية دون التنازل عن صهيونيته!

لا تقتصر التقلبات، التي تكسر قواعد سابقة متعارف عليها في الحلبة السياسية الإسرائيلية، على الجهود التي يقودها بنيامين نتانياهو شخصياً لإعادة تشكيل اليمين في إطار موحد إلى جانب الليكود، بل تجري في جناح المعارضة - غير المتجانسة بأي شكل! - تحركات مختلفة، منها ما يتعلق بفكرة إنشاء «جسم يهودي-عربي».

وذكرت صحيفة «هآرتس» أن لديها معلومات عن نشاطات من أجل إقامة «كتلة سياسية عربية يهودية». وهناك خياران لتحقيق هذا المسعى: الأول هو تشكيل قائمة من الصفر؛ والثاني العمل بحيث يكون حزب ميرتس الإطار الذي يعين هذه الخانة، وبإذات مع تزايد المؤشرات الإيجابية على تشكيل «القائمة المشتركة» مجدداً، وعنوان المشروع هنا هو تشكيل «قيادة عربية يهودية مشتركة» للحزب من دون التخلي عن صهيونيته.

المبادرون يقولون في منشوراتهم على مواقع التواصل الاجتماعي إن «اليسار الإسرائيلي يحتاج أملاً بشكل شراكة يهودية عربية حقيقية. والجماهير العربية أعطت ثقتها لميرتس في الانتخابات الأخيرة، والآن علينا تعزيز الشراكة عبر بناء يسار يهودي عربي قوي وذي نفوذ».

رئيسة كتلة زهافا غالئون رخت بالمبادرة وقالت «هذا أمر جديد ومثير للاهتمام، هذه هي الفكرة الصحيحة، الرسالة الصحيحة والتوجه الصحيح الذي يتحدى النظام القائم ويوفر نموذجاً جديداً للشراكة اليهودية العربية»، كما كتبت عبر تويتر. يشار هنا إلى أن رئيسة الحزب الحالية عضو الكنيست تمار زانديرع تشد العربة في اتجاه آخر تماماً. إذ ترى أن ما يجب القيام به هو التحالف مع حزب العمل. بمعنى أن تلك الفكرة «اليهودية- العربية» تخدم أيضاً قوى متنافسة على زعامة الحزب، وليست كتلة أيديولوجيا خالصاً!

هناك أصوات إضافية تندفع بالفكرة وتعلن تأييدها. فمثلاً الوزير السابق أبراهام بورغ قال إنه يعمل على هذا المشروع منذ عشر سنوات. ويرغم وجود «تشاوم وغضب» على «القائمة المشتركة» وكذلك على القائمتين الأخرتين المؤلفتين من الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة والحركة العربية للتغيير من جهة، والتجمع الوطني الديمقراطي والقائمة العربية الموحدة من الجهة الثانية. وكان بورغ يقول إنه سواء اتحدت الأحزاب والحركات الفاعلة في المجتمع العربي أيا تمشدت فهناك غضب عليها ويجب استبدالها.

وهو يحمل مقترحاً مفصلاً يخدم طرحه إذ يقول: «يجب أن تكون هذه القائمة أسرائيلية تماماً»، في إشارة إلى رفض أي تأثير من السلطة الفلسطينية.

ورأى بورغ في حديث لموقع «الصر» أن «هناك العديد من الشركاء في المجتمع العربي لهذا الحزب، وأنا أعتقد أنه يجب إشراك رؤساء السلطات المحلية وشخصيات سياسية واجتماعية، ولا ننسى أن هناك ٣٠٠ ألف شخص لم يصوتوا ولم يمارسوا حق الاقتراع في الانتخابات الأخيرة». وبورغ يرى في هذا الأمر ما لا يقل عن «فرصة تاريخية ثمينة»، ويحذّر من إضاعتها كاشفاً عن وجود «عشرات الاجتماعات في الأيام الأخيرة وسأقدم كل ما أمك من أجل نجاح المشروع». وهو يرى في هكذا حزب «بديلاً عن حزب العمل وعن ميرتس وعن الجبهة وعن المشتركة أيضاً» كلها معاً!

للتذكير، لقد سبق أن أعلن في مؤتمر صحافي من مدينة تل أبيب مطلع العام الجاري عن تشكيل قائمة اسمها «الأجلنا»، والتي اختلف فيها أترياء عرب بضباط إسرائيلييين سابقين.

وبين بيانها الرسمي حينذاك تبنيها الضمني لمقولات «همال الأحزاب العربية جمهورها» و«اهتمامها بالقضايا السياسية فقط»، وسواها من مزاعم تكذبها إحصائيات وتقارير الكنيست الرسمية نفسها، من ناحية نوعية القضايا التي تابعها تلك الأحزاب. فمثلاً قالت «الأجلنا» لدى إنها جاءت «لإطلاقاً من الإرادة الحقيقية تلك المجتمع العربي في إحداث تغيير، نظراً لعدم الرضى عن أداء القيادة الحالية في الكنيست والتي نبذت التعامل مع القضايا الاجتماعية الاقتصادية الشائكة الموجودة على جدول أعمال المجتمع العربي، واختارت بدلاً من ذلك اعتماد الخطاب القومي الانفرادي المتطرف الذي لم يثمر عن أي إنجازات والذي ألحق الضرر بالمجتمع العربي»!

وهذا الكلام أثنى عليه بشدة ضابط إسرائيلي سابق انضم إلى «الأجلنا» اسمه عاموس دنكييلي، سبق تعريفه كمفكر وكاتب خدم سابقاً في الأجهزة الأمنية وفي وحدة الكوماندوز «سيبرت متكال» تحديداً، وعمل مستشاراً لدى وزارات حكومية مختلفة، وهو يصرح: «أنا تربيت على نظرية جابوتنسكي وبن غوريون اللذين حلما بنشأة مجتمع متسامح يحترم الأقليات التي تعيش فيه، وهذا ما أسعى لتحقيقه». ويبقى من المثير للفضول بشدة معرفة ردة فعل مواطنين عرب حين سيسمعون أن الصهيونيين الشهيرين جابوتنسكي وبن غوريون كان لدهما مثل هذا الحلم النبيل!

## صدر عن

المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»

# لمُعَايِنَةُ الجُمهُورِ

الفلسطينيون في الأرشيفات العسكرية الإسرائيلية

تأليف وإعداد: رونة سيلع ترجمة: علاء حليحل



## موجز اقتصادي

## التضخم المالي يرتفع إلى ١,٥%

سجل التضخم المالي في إسرائيل في شهر أيار الماضي ارتفاعاً أعلى من التوقعات، وبلغ ٠,٧٪، ما رفع إجمالي التضخم منذ مطلع العام الجاري بنسبة ١,٥٪. والنسبة ذاتها في الأشهر الـ ١٢ الأخيرة، وهذه نسبة هي الأعلى منذ سنوات، ومؤشر على أن وتيرة التضخم بدأت تتغير، إلا أنه ما تزال للعام الجاري سبعة أشهر حتى يتبين إجمالي التضخم، إذ أن التضخم تأثر في الشهرين الأخيرين، على وجه الخصوص، بالارتفاع الحاد في أسعار الفواكه والخضروات الطازجة، التي سجلت في السنوات السبع الأخيرة ارتفاعاً بالمعدل بنسبة ٧,٠٪.

وحسب ما ورد في تقرير مكتب الإحصاء المركزي في نهاية الأسبوع الماضي، فإن التضخم كان أعلى بنسبة ٠,١٪ إلى ٠,٢٪ من التوقعات، في حين أن تضخم نيسان الذي ارتفع بنسبة ٠,٣٪ كان أدنى من التوقعات. وأبرز التقرير أن العامل الأبرز في ارتفاع التضخم، كان ارتفاع أسعار الخضروات وخاصة الفواكه بنسبة تزيد عن ١٠٪. إلا أن هذه الأسعار سجلت خلال الشهر الجاري حريزاً تراجعاً، ما قد يعكس على نسبة التضخم في الشهر الجاري.

وكان التضخم المالي في العام ٢٠١٨ قد سجل ارتفاعاً بنسبة ٠,٨٪، وهي النسبة الأعلى منذ العام ٢٠١٤، التي انخفض فيها التضخم لأول مرة بنسبة ٠,٢٪، وتبعه عامان انخفض فيهما التضخم بنسبة ١٪ ثم ٠,٢٪. وفي العام ٢٠١٧ سجل التضخم ارتفاعاً بنسبة ٤,٣٪. وكل هذه النسب هي أقل من مجال التضخم المطلوب للسياسة الاقتصادية من ١٪ إلى ٣٪. فأخر مرة كان فيها التضخم في مجال التضخم التي وضعتها السياسة الاقتصادية الإسرائيلية منذ سنوات، ١٪ إلى ٣٪، في العام ٢٠١٣، حينما ارتفع بنسبة ٨,٣٪.

## ٦٦٪ من الأجيريين يتقاضون دون معدل الرواتب

قال تقرير لمكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي الأسبوع الماضي إن معدل الأجور غير الصافية في إسرائيل بلغ في شهر آذار الماضي ١١٤٠ شيكلاً، وهو ما يعادل حوالي ٣٠٤٤ دولاراً. وهذا يشكل ارتفاعاً بنسبة ٤,٤٪ عما كان في ذات الشهر من العام الماضي، وارتفاعاً بنسبة ٢,٨٪ عن شهر شباط الماضي.

إلا أنه في تحليل الاقتصاديين، فإن راتب آذار الماضي يشمل بشكل عام زيادة في الأجور، منها علاوات لمرة واحدة من أرباب مؤسسات وشركات، وغيرها من العوامل. ومن دون هذه التأثيرات، فإن المعدل العام للراتب غير الصافي كان سيرتفع إلى مستوى ١٠٥٢٧ شيكلاً، وهو زيادة صافية بنسبة ٤,١٪ عما كان في آذار ٢٠١٨.

ورغم ذلك، فإن معدل الأجور في آذار كان أعلى بنسبة ٨,٥٪ مما كان في الشهر الأول من العام الجاري، ومعدل الأجور العام يتم احتسابه من خلال جمع كل الرواتب المسجلة رسمياً، وتقسيمها على عدد العاملين في سوق العمل في ذات الفترة. بينما معدل الأجور الفعلي يأخذ بالحسبان مستويات الرواتب، وعدد العاملين الذين يتقاضون كل واحدة من درجات الرواتب. ولهذا نرى دائماً أن معدل الرواتب الفعلي يصل بالكاد إلى ٧٠٪ من معدل الرواتب العام المعلن عنه.

فمثلاً يقول تقرير مكتب الإحصاء إن ٦٦٪ من الأجيريين يتلقون دون معدل الرواتب الفعلي، وهذا يعكس حجم الفجوات، وفي تقارير سابقة، تبين أن حوالي ٣٢٪ من الأجيريين يتقاضون راتب الحد الأدنى من الأجر، ٥٢٠٠ شيكلاً، وما دون (٤٧٢٢ دولاراً)، وهذا يؤكد أكثر عمق الفجوات الاجتماعية، وبضمتها الرواتب.

ويقول التقرير إن عدد العاملين في سوق العمل في شهر آذار الأخير ارتفع بنسبة ٠,٧٪ مقارنة مع ما كان في ذات الشهر من العام الماضي، وبلغ عدد العاملين ٣,٧٠٨ مليون عامل، علماً أن نسبة البطالة في شهر آذار الماضي هبطت مجدداً إلى ٣,٣٨٪، ما يعني أن النسبة المنخفضة لارتفاع عدد المنضمين لسوق العمل، مقارنة مع نسب التكاثر الطبيعي، يعود إلى خروج عاملين للتقاعد أو التقاعد المبكر.

ويضيف التقرير أن ٦٦٪ من إجمالي العاملين، ٢,٤٤٨ مليون عامل، يعملون في القطاعات الاقتصادية التي فيها معدل الرواتب أقل من معدل الرواتب العام، في حين أن ٣٤٪ من العاملين يعملون في قطاعات فيها معدل الرواتب أعلى من المعدل العام.

وتربح على رأس قائمة الرواتب قطاع التقنيات العالية «الهاي تيك»، إذ بلغ معدل الأجور غير الصافية أكثر بقليل من ٢٤ ألف شيكلاً، أكثر بنسبة ١٦٪ من معدل الأجور العام، ويليه قطاع البنوك والتأمينات وشركات الاستشارات العالية التي بلغ معدل الرواتب فيها ٢١٣٧٨ شيكلاً، أكثر بقليل من ضعفي معدل الرواتب العام. وحل في المرتبة الثالثة قطاع تزويد الكهرباء والماء وقطاعات شبيهة، إذ بلغ معدل الرواتب ١٦٣٣ ألف شيكلاً.

وفي قطاع معدلات الأمدن الرواتب الأدنى كان كالعادة قطاع الخدمات والضيافة، بضمنها المطاعم، إذ كان معدل الرواتب ٥٣٢٣ شيكلاً، وهو ما يلامس راتب الحد الأدنى للرواتب وهو ٥٣٠٠ شيكلاً. ولكن في هذا القطاع فإن معدل الرواتب في الفنادق وحدها بلغ ٨٤٤٣ شيكلاً. يشار إلى أنه في قطاع المطاعم والضيافة يؤخذ بالحسبان غالباً تلقى العاملين «إكراميات» من الزبائن، ولكن تدور معركة منذ سنوات حول هذه القضية كي تكون الإكراميات ضمن الراتب الرسمي، كي يحظى العاملون بضمانات اجتماعية بمستواها. إلى ذلك قال تقرير مكتب الإحصاء إن القوة الشرائية في الربع الأول من العام الجاري سجلت ارتفاعاً بنسبة ٢,٦٪. بمعدل سنوي، وهذا يعد استمراراً لارتفاع بنسبة ٢,٣٪ في الربع الأخير من العام الماضي.

سجل إجمالي الصادرات الإسرائيلية في العام ٢٠١٨ ارتفاعاً بنحو ٧٪، مقارنة مع ما كان في العام ٢٠١٧، وبلغ إجمالي الصادرات ١١٠ مليار دولار، ٥٤,٨٪ منها صادرات بضائع والباقي صادرات خدمات، وكانت مساهمة صادرات الخدمات في الارتفاع الحاصل أعلى من صادرات البضائع. من ناحية أخرى، فإن لدى إسرائيل تخوفات من أن تتراجع الصادرات في العامين الجاري والمقبل، على ضوء الحرب التجارية والمتنامية بين الدول الكبرى، وحالة التباطؤ في الأسواق العالمية.

وجاء في تقرير وزارة الاقتصاد الإسرائيلية أن حجم صادرات البضائع بلغ قرابة ٦٠ مليار دولار، مقابل ما يلامس ٥٠ مليار دولار لصادرات الخدمات. ويقول التقرير إن صادرات الخدمات في ارتفاع مستمر، فمثلاً شكلت صادرات الخدمات في العام ٢٠١٥، نسبة ٣٩,٢٪ من إجمالي الصادرات، وفي السنوات الثلاث اللاحقة كانت النسبة في ارتفاع مستمر، وبلغت في العام الماضي ٤٥,٢٪ من إجمالي الصادرات، مقابل ٤٨,٨٪ صادرات بضائع.

وتبين من التقرير أن الولايات المتحدة الأميركية ما تزال تقف على رأس قائمة الدولة المستوردة من إسرائيل، ولكن نسبة الصادرات لها في السنوات الأخيرة إلى زيادة مبيعاتها إلى الصين، خاصة في قطاع التكنولوجيا بشكل عام والصناعة الدقيقة بشكل خاص، إضافة إلى صادرات الكيماويات الزراعية.

وحلت في المرتبة الثالثة المملكة البريطانية المتحدة، التي بلغ حجم الصادرات لها حوالي ٤ مليارات دولار، وهذا تراجع بنسبة ١٧,٣٪ عما كان في العام ٢٠١٧. وحلت في المرتبة الرابعة فرنسا التي بلغ حجم الصادرات لها

٢,٧١ مليار دولار، بتراجع بنسبة ١,٤٪ عن العام ٢٠١٧. وحافظت على المرتبة الخامسة تركيا، التي بلغ حجم الصادرات لها أكثر من ١,٩ مليار دولار، زيادة بنسبة ٣,٤٪ عن العام الذي سبق. كما سجلت الصادرات إلى ألمانيا التي حلت في المرتبة السادسة ارتفاعاً بنسبة ٩,١٪، وبلغ حجم المصدات ١,٧٥ مليار دولار. ويلاحظ ارتفاع الصادرات إلى الشرق الأقصى، فبعد الصين نجد اليابان التي حلت في المرتبة العاشرة، وارتفع حجم استيرادها من إسرائيل بنسبة ٤,٤٪، وبلغ حجم الصادرات لها قرابة ١,١ مليار دولار.

ومن حيث توزيع إجمالي صادرات البضائع، تبين أن ٤١,٧٪ من إجمالي الصادرات كانت أجهزة ومعدات على أنواعها. وبلغت نسبة صادرات البضائع من المجهزات والمعادن وغالبية الثامن ١٣,٣٪، ثم ١٢,٢٪ مواد كيماوية وأدوية، بعد أن كانت هذه النسبة في ٢٠١٧ حوالي ٥,٢٪ من إجمالي صادرات البضائع، و١,٠٪ من إجمالي صادرات البضائع كانت لفروع متفرقة.

أما على صعيد صادرات الخدمات، فإن ١٥,٨٪ منها كانت برامج واستشارات في مجالات الحاسوب، وكانت هذه النسبة في صادرات ٢٠١٧ قد بلغت ١٧,٣٪ من إجمالي الصادرات في حينه. كما هبطت نسبة صادرات الأبحاث والتطوير من ٢٣,٣٪ في ٢٠١٧، إلى نسبة ٧,٧٪ في العام الماضي، كما بلغت نسبة «صادرات» السياحة، بمعنى السياحة الخارجية، ٧,٥٪ من إجمالي الصادرات، و١٥,٨٪ صادرات خدمات متفرقة.

## تخوف من تراجع الصادرات

يقول المحلل الاقتصادي في صحيفة «كالكايسست» أدريان بايلوت إن الاستنتاج الحاصل من تقرير الصادرات الإسرائيلية عن العام الماضي ٢٠١٨، هو أنه من خلف الأرقام الكبيرة التي تبشر بارتفاع الصادرات والخدمات الإسرائيلية، وتفاخر ممثلي الحكومة باجتياز الصادرات حاجز ١٠٠ مليار دولار، رغم أن هذا ما حصل أيضاً في العام ٢٠١٧ أيضاً، تمثل أمام الاقتصاد الإسرائيلي عدة إشارات إنذار بشأن التهديدات الحاصلة على قطاع الصادرات، الذي يشكل محركاً مركزياً في نمو الاقتصاد الإسرائيلي، وهو مسؤول عن ٣٠٪ من إجمالي الناتج الإسرائيلي العام.

وحسب بايلوت، فإنه من ضمن هذه التهديدات الحرب

التجارية الجارية بين الولايات المتحدة الأميركية والصين، ما يؤدي إلى عدم وضوح في الاقتصاد العالمي، ويشار في هذه القضية إلى أن في إسرائيل تخوفات من أن تطلب منها الولايات المتحدة الأميركية فرض قيود على التبادل التجاري مع الصين.

كذلك تخوف إسرائيل من أن تتراجع الصادرات على ضوء حالة التباطؤ الاقتصادي في الأسواق العالمية وخاصة في أوروبا، التي سجلت الصادرات لدول الاتحاد الأوروبي فيها تراجعاً بنسبة ٤٪ في العام الماضي، وتتوقع إسرائيل أن يزداد التراجع في الصادرات لأوروبا في العامين المقبلين، وهذه سيتفاقم مع تراجع سعر صرف اليورو والعملات الأوروبية بمعدل ٥٪ أمام الشيكلاً.

كما يشير بايلوت إلى حالة الاحتكار الضخمة في الاقتصاد الإسرائيلي، إذ يشير إلى أن ٥٠ شركة فقط من أصل حوالي ١٦٦٠ شركة مصدرة في إسرائيل، تسيطر على ٦٠٪ من إجمالي الصادرات، وهذه الظاهرة تستفحل أكثر على مستوى القارات، كما في الصادرات لأوروبا، إذ أن ٣٥ شركة إسرائيلية فقط تسيطر على ٦٠٪ من الصادرات لتلك القارة، وفي الصادرات إلى آسيا، تسيطر ١٧ شركة على ٦٠٪ من الصادرات الإسرائيلية إلى تلك المنطقة، و١٩ شركة مسؤولة عن ٦٠٪ من الصادرات لأميركا اللاتينية، و١٥ شركة تحتكر ٨٠٪ من الصادرات إلى الصين.

كما يشير بايلوت إلى ضعف صادرات البضائع، وهذا ليس مفيداً للاقتصاد، لأن الأيدي العاملة في صادرات البضائع، أعلى بما لا يقارن من العاملين في صادرات الخدمات، فصادرات البضائع في العام الماضي بلغت ٦٠,٦ مليار دولار، وهي ما تزال أقل من صادرات البضائع في العام ٢٠١٢، حينما سجلت ذروة ٦١ مليار دولار، ما يعني أن صادرات البضائع تراوح مكانها، وأن الزيادة الحقيقية في الصادرات تأتي من صادرات الخدمات؛ إذ يتبين أن صادرات البضائع انخفضت من ٧٠٪ من إجمالي الصادرات في العام ٢٠١٠، إلى نسبة ٥٤,٨٪ في العام الماضي.

وفي حين أن مسؤولي وزارة الاقتصاد لا يتلفنون إلى حجم صادرات البضائع من إجمالي الصادرات، فإن رئيس اتحاد المنظمات الاقتصادية ورئيس اتحاد الصناعيين شرعاً بروش، يعبر عن قلقه البالغ من الجمود الحاصل في صادرات

## إجمالي الصادرات الإسرائيلية في ٢٠١٨ قارب ١١ مليار دولار

\*صادرات ٢٠١٨ ارتفعت بنسبة ٧٪ عن العام ٢٠١٧ وبنسبة ١٧,٧٪ عن صادرات العام ٢٠١٥ \*الصادرات إلى الصين ترتفع بنسبة ٤,٧٪ وإلى تركيا بنسبة ٣,٤٪ \*تخوف من تراجع الصادرات على ضوء حرب التجارة القائمة بين الدول الكبرى والتباطؤ في الأسواق العالمية\*

البضائع. ويقول لصحيفة «كالكايسست»: «إن الصادرات الصناعية الإسرائيلية في تراجع مستمر، وهذا يجعل إسرائيل تفقد القوة التي قادت إلى النمو بوتيرة عالية حتى قبل سنوات قليلة. وعلى الحكومة أن تفهم ما يفهمه كل العالم المتطور، وهو أن النمو الثابت والأقوى، والذي يضمن ارتفاعاً في مستوى المعيشة، هو الذي مصدره الصناعة العصرية المتطورة القوية».

ويشير بايلوت، مضيفاً للكام بروش، إلى أن ٢٤٪ من الصادرات الصناعية مصدرها الجوهرة والمعادن عالية الثمن، وهذه صادرات ترفع حجم صادرات البضائع، ولكن الأيدي العاملة فيها قليلة، بمعنى أنها لا تساهم في اتساع سوق العمل، ولا في رفع مستوى المعيشة، وما يدعم هذا الاستنتاج أكثر، هو أن إسرائيل لا تنتج الجوهرة، بل تستوردها، وتعمل على إعادة صناعتها وصياغتها وتصديرها من جديد، ولهذا فمساهمتها في الصادرات تصل إلى ٦ مليارات دولار فقط، بمعنى ١٠٪ من إجمالي صادرات البضائع.

وحسب بايلوت، فإن اللافت للنظر في تقرير الصادرات هو استمرار صادرات الخدمات، وبلغ حجمها ٥٠ مليار دولار، وازدادت وتيرة ارتفاع صادرات الخدمات ابتداء من العام ٢٠١٣، بنسبة ٥٪ سنوياً تقريباً. وارتفعت صادرات الخدمات قائم في كل مجال صادرات الخدمات، وبشكل خاص في قطاع التقنية العالية «الهاي تيك».

ويتبين من تقرير الصادرات أنه في العام الماضي ارتفع حجم صادرات قطاع الحاسوب، من برمجة وأبحاث، بنحو ٤ مليارات دولار عن العام الذي سبق، وارتفع حجمه الإجمالي من ٨,٧ مليار دولار في العام ٢٠١٣، إلى ١٧,٦ مليار دولار في العام الماضي ٢٠١٨، واعتبر صندوق النقد الدولي أن هذا القطاع من الصادرات الإسرائيلية يعد من أهم القطاعات عالمياً.

وعلى الرغم من النتائج السلبية لجمود صادرات البضائع، فإن هناك من يرى نتائج إيجابية لارتفاع صادرات الخدمات، إذ يقول رئيس مديرية التجارة الخارجية في وزارة الاقتصاد أوهاد كوهين إن الاحتكار في صادرات الخدمات أقل بكثير من الاحتكار الحاصل في صادرات البضائع، ولكن الأهم هو أن ٥١٪ من صادرات الخدمات تأتي من قطاع الحاسوب وأبحاث الهاي تيك.

## OECD تخفض تقديرات النمو الإسرائيلي للعام الجاري!

\*بنك إسرائيل يحذر من أن ارتفاع النمو في الربع الأول كان بفعل استيراد كبير للسيارات الجديدة قبل رفع الضرائب وهو نمو عابر \* حسب تقديرات البنك: النمو في الربع الأول بلغ ٥,٢٪ ومن دون السيارات ٢,٧٪\*

شراء السيارات كان النمو سيرتفع في الربع الأول من هذا العام بنسبة ٢,٧٪.

وكان بنك إسرائيل المركزي في تقريره السنوي عن العام الماضي، الصادر في نيسان الماضي، أوضح أن نسبة النمو الاقتصادي في ٢٠١٨ بلغت ٣,٣٪، وهي أقل من نسبة النمو في العامين الأسبقين، ٣,٥٪ في ٢٠١٧، و٤٪ في ٢٠١٦. وحذر البنك من استمرار انخفاض نسب النمو في المستقبل إلى أقرب للركود، إذا لم تقدم الحكومة على إجراءات لتحفيز النمو.

فقد حذر بنك إسرائيل المركزي في تقريره من أن الاقتصاد الإسرائيلي يتدرج نحو ما هو أقرب إلى الركود الاقتصادي، في حال لم تتخذ الحكومة إجراءات جوهرية ذات قدرة على رفع الإنتاجية، وزيادة المشاركة في العمل، خاصة بالذكر جمهور المتدينين المتزمتين «الحرديديم»، الذين نسبة مشاركة رجالهم في سوق العمل تقل عن ٥٠٪، لدوافعهم الدينية. في حين أن النساء العربيات محرومات من فرص العمل، ونسبة مشاركتهن بالكاد تصل إلى ٣٧٪. ويقول البنك في تقريره إن معدل النمو الاقتصادي السنوي من العام ٢٠٠٠ إلى العام ٢٠١٦، كان في حدود ٣,٣٪ سنوياً، ومن شأن هذا المعدل أن يهبط إلى نسبة ٢,٧٪ سنوياً، من العام ٢٠١٧ وحتى العام ٢٠٣٥، وهذه نسبة تقارب الركود الاقتصادي، لأن نسبة التكاثر السكاني الطبيعي السنوية في حدود ٢٪، وهي الأعلى بين الدول المتطورة.

الموازنة العامة للعام الجاري، في حين أن بنك إسرائيل المركزي ومع صندوق النقد يطالبان بتخفيض العجز إلى ٢,٢٪، من خلال فرض ضرائب وإجراء تقليصات في الموازنة العامة.

وقد فشرت أوساط إسرائيلية مطالبة OECD إسرائيل بقيود اقتصادية ومالية برفع للفائدة البنكية الأساسية، التي هي منذ ٧ أشهر عند مستوى ٠,٢٥٪، بعد أن كانت على مدى ٤٥ شهراً عند مستوى ٠,١٪. وقد بادر بنك إسرائيل المركزي في شهر تشرين الثاني من العام الماضي إلى رفع الفائدة إلى مستوى ٠,٢٥٪، في الفترة بين انتهاء ولاية محافظة البنك السابقة ودخول المحافظ الجديد. إلا أن مصادر في البنك صرحت لاحقاً أن قرار رفع الفائدة كان سابقاً لأوانه، ولذا بقيت الفائدة مكددة طوال الأشهر الـ ٧ الأخيرة، ولكن احتمال رفعها من جديد قريباً، بات وارداً على ضوء ارتفاع وتيرة التضخم، ولكن في المقابل فإن سعر صرف الدولار متراجع إلى الأسفل أمام الشيكلاً، ما يجعل قرار رفع الفائدة حذراً جداً في هذه المرحلة.

من ناحية أخرى قال بنك إسرائيل المركزي إن سبب ارتفاع النمو الاقتصادي الإسرائيلي في الربع الأول من العام الجاري إلى ٥,٢٪، يعود إلى الارتفاع الحاد جداً في الربع الأول من هذا العام في شراء السيارات الجديدة، استباقاً لرفع الضرائب والرسوم على غالبية أنواع السيارات ابتداء من مطلع نيسان الماضي. ويقول البنك إن شراء السيارات زاد النمو بما بين ١,٥ إلى ٣ نقاط للنمو، بمعنى أنه من دون

ولكن في المقابل هناك حالة من الازدهار في أسواق المال العالمية، وبمقدار نسبي، ويتسوق OECD إن النمو الاقتصادي العالمي سيرتفع هذا العام بنسبة ٣,٢٪، مقابل ٣,٥٪ في العام الماضي، ولكن في العام ٢٠٢٠ من المتوقع أن يرتفع النمو العالمي بنسبة ٤,٢٪. وحسب تقديرات OECD، فإن النمو في الصين سيرتفع هذا العام بنسبة ٦,٢٪، وهو مؤشر على تراجع حد في وتيرة النمو، في حين أن النمو في دول اليورو (الاتحاد الأوروبي) سيرتفع بما بين ١,٢٪ إلى ١,٤٪، وهذه نسب ضعيفة، إلا أن نسبة التكاثر السكاني في هذه الدول تلامس ١٪ سنوياً.

## النمو في إسرائيل

وبالنسبة للنمو الاقتصادي الإسرائيلي فإن OECD، وكما ذكر، خفضت تقديراتها لهذا العام من ٣,٦٪ إلى ٣,١٪، على أن يرتفع النمو في العام المقبل ٢٠٢٠ بنسبة ٣,٢٪، وتقول المنظمة في تقريرها إن التباطؤ في الأسواق العالمية سيحد من إمكانية زيادة الصادرات الإسرائيلية وتمدها في العالم، ولهذا فإن النمو الإسرائيلي سيعتمد أكثر في هذه المرحلة على الاستهلاك المحلي، أمام نسبة التشغيل العالية جداً (٣٧,٨٪ نسبة البطالة في نيسان)، وفائدة بنكية منخفضة. وتوصي OECD الحكومة الإسرائيلية بلجم العجز في الموازنة العامة، الذي بات يقفز عن نسبة ٣,٦٪ من إجمالي الناتج العام، بدلا من ٢,٩٪ وهو المستقل الذي حددته

## صدر عن «مدار»

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

## إسرائيل والأبارتهاب

## إعداد وتحرير:

## هنيدة غانم

## عازر دكور



ملف خاص: تصاعد الهجوم على الجهاز القضائي- الوقائع والدلالات

## وزير العدل الجديد، أمير أوحانا، يستهمل منصبه بهجوم شديد على الجهاز القضائي والمحكمة العليا: ليس واجباً إلزامياً احترام قرارات المحاكم وتنفيذها!

**\*ويضيف: «السلطة القضائية هي الأقل ديمقراطية من بين السلطات الثلاث»\* رئيسة المحكمة العليا والمستشار القانوني للحكومة يتصدیان له ويردان: «وجهة نظر غير مسبوقة وعديمة المسؤولية لها تداعيات بالغة الخطورة» و «الانصياع لقرارات المحاكم ليس موضع اختيار، بل هو واجب ملقى على كل مواطن وعلى كل الأذرع السلطوية، أياً كانت»\***



(أفب)

أهكم بكثير من الانصياع لقرارات المحاكم. حين تكون قرارات المحاكم مبنية على قاعدة الانصياع لقوانين الكنيست، لن تكون أية مشكلة في الانصياع لها، بروحها ونصها». وكان مندبلبيت قد أصدر بياناً شخصياً خاصاً عقب فيه على تصريحات الوزير الجديد وأوضح فيه أنه «في دولة إسرائيل، كدولة يهودية ديمقراطية تقوم على مبدأ سلطة القانون، فإن واجب احترام قرارات الحكم القضائية الصادرة عن المحاكم هو من المسلمات التي تشكل ضماناً لحماية حق أي مواطن في الدولة». وأكد مندبلبيت أن الانصياع لقرارات المحاكم «ليس موضع اختيار بل هو واجب ملقى على كل مواطن وعلى كل الأذرع السلطوية، أياً كانت».

أما عضو الكنيست بتسليل سيموتريتش «اتحاد أحزاب اليمين»، الذي كان مرشحاً لإشغال منصب وزير العدل في الحكومة الإسرائيلية الجديدة التي لم يفاج نتنياهو في تشكيلها في نهاية المطاف (وهو ما تسبب في حل الكنيست وإجراء انتخابات عامة جديدة، في أيلول القادم)، فقد هاجم رئيسة المحكمة العليا، إستر حيوت، وكتب في تغريدته له على موقع «تويتر» إنه «ينبغي النظر بخطورة بالغة لحقيقة أن رئيسة المحكمة العليا تجيز لنفسها انتقاد وزير العدل المنتخب بصورة حادة وعلنية». وأضاف سيموتريتش: «فيما يتعلق بالموضوع نفسه، فإن الانصياع للقوانين

وفي إحدى الندوات في مدينة بيتح تكفا، قال أوحانا: «إن صاحب السيادة هو الجمهور وهو الذي يتخذ القرارات اللازمة من خلال منتخبيه وبواسطتهم، لأن هذه هي الديمقراطية. وإذا ما أبقينا على هذا الوضع الذي تتدخل فيه المحكمة العليا في كل شيء، فما حاجتنا إلى الانتخابات إذن؟ فلتنتخبوا المحكمة العليا وكفى». وعن «فقرة التغلب»، قال: «أنا أؤيد، لأنها تعطينا جواباً على سؤال: من هو صاحب السيادة في النظام الديمقراطي. هل هو الجمهور الواسع أم شلة صغيرة من القضاة؟». وفي مقابلة إذاعية قبل شهر واحد من تعيينه وزيراً للعدل، قال أوحانا إن «هناك حاجة إلى تعديل قانون الحصانة. إنه قانون ضعيف وعاجز، وخصوصاً في عالم قضائي كالذي نعيش فيه في حالتنا نحن».

**تبعات تدميرية وفوضى عارمة**

هذا التصريح الأخير، الذي يقول فيه وزير العدل إنه «ليس من الواجب وليس من الإلزامي احترام قرارات المحاكم وتنفيذها»، أثار غضباً واضحاً لدى أوساط قضائية وحقوقية، بل وسياسية، واسعة جداً في إسرائيل تجسد في الخطوة الاستثنائية التي أقدمت عليها رئيسة المحكمة العليا، إستر حيوت (استثنائية لأن قضاة المحاكم إجمالاً وفي العادة يلتزمون الصمت في أية مواضيع أو نقاشات خلافية) فخرجت لتزد بصورة علنية حادة على ما قاله الوزير معلنة: «هذا الكلام يعبر عن وجهة نظر غير مسبوقة وعديمة المسؤولية!» وقالت: «إنني أنظر بخطورة بالغة جدا إلى أن وزير العدل في دولة إسرائيل يختار في يوم تنصيبه مشاركتنا وجهة نظره القانونية غير المسبوقة وعديمة المسؤولية بأن ليس من الواجب احترام وتنفيذ جميع قرارات الحكم الصادرة عن المحاكم... كل طرف بإمكانه منذ الآن، وبمباركة صريحة من وزير العدل في دولة إسرائيل، اختيار أي قرارات الحكم هي التي يريد احترامها تنفيذها وأيها لا! وحذرت حيوت من تبعات وجهة النظر التدميرية هذه قائلة: «بين وجهة النظر هذه وبين الفوضى العارمة... المسافة قصيرة جداً».

وامتدحت رئيسة المحكمة العليا المستشار القانوني للحكومة أفيحاي مندبلبيت (بكونه المسؤول عن تفسير القانون للحكومة ووزرائها وعن تبيان ما هو قانوني وهو غير قانوني لهم) الذي سار إلى توضيح الأمر للوزير الجديد وإفهامه أن واجب الانصياع لقرارات الحكم القضائية التي تصدر عن المحاكم هو المسلمات التي لا يمكن أن يكون عليها أي نقاش أو استثناء في النظام الديمقراطي». ثم «تذكيره (الوزير الجديد) بأن ولاء الأعمى لرئيس الحكومة دفعته إلى الدعوة إلى الرفض القضائي»، بينما «الانصياع لقرارات

صلاحياتها، إلا أن جميع تلك التصريحات والمبادرات كانت ضمن نشاطه السياسي - الحزبي كعضو في الكنيست مندوباً عن اليمين وحزبه الأكبر، «الليكود»، بينما تأتي تصريحاته الجديدة الآن وهو يشغل منصب وزير العدل، المسؤول المباشر عن الجهاز القضائي ومحاكمه ورئيس «لجنة تعيين القضاة» فيها، وهذا، تحديداً، ما جعل هذه التصريحات في غاية الخطورة، حسبما أكد عدد كبير من أساتذة الحقوق الجامعيين، المعلقين القضائيين والصحافيين وكذلك السياسيين. من بين التصريحات التي أدلى بها أوحانا في الماضي، قبل تعيينه وزيراً للعدل، ويكشف من خلالها عن حقيقة آرائه ومواقفه في كل ما يتعلق بالوضع القانوني في البلاد، بالجهاز القضائي وبالمحكمة العليا، تشير إلى ما يلي:

في العام الماضي (٢٠١٨)، وخلال مقابلة تلفزيونية، رفض أوحانا اعتبار الجهاز القضائي «جهاز عدل»، ومع تفجر فضيحة رئيس نقابة المحامين السابق، إيفي نافية، والشبهات بأنه استغل منصبه لتعيين وترقية مرشحات لسلك القضاء مقابل رشى جنسية، قال أوحانا: «عندما تتكشف التفاصيل، سيرف الجمهور مدى العمق ونشوة القوة في الجهاز القضائي». في العام ٢٠١٧، في أعقاب قرار المحكمة العليا منع الاستمرار في احتجاز جنائين شهداء فلسطينيين بموجب القانون القائم، قال أوحانا إن الحكومة «قد تقرر عدم احترام قرارات المحكمة العليا»، وأضاف: «أعتقد أن المحكمة العليا تقرب أكثر فأكثر من نقطة تضطر الحكومة فيها إلى حسم موقفها: هل نواصل احترام قرارات المحكمة العليا وتنفيذها طالما هي تتدخل في قرارات المحكمة بهذه الدرجة من الغفظة؟ ... فإن ما يحصل (من طرف المحكمة العليا) هو، بكل بساطة، بمثابة انقلاب ضد الحكومة!»

في مقابلة مع موقع «ميدها» اليميني في شهر كانون الثاني الأخير، تطرق أوحانا إلى المبادرة التشريعية التي كان شريكاً فيها بشأن تعيين المستشارين القانونيين في الوزارات المختلفة، فقال: «في البداية كنت أعتقد أنه من المناسب أن يقوم الوزير نفسه بتعيين مستشار قانوني لوزارته، كي يساعده على تنفيذ سياسته التي أنخب من أجل تطبيقها. لكنني اكتشفت لاحقاً مدى معارضة هؤلاء الذين اعتادوا على السيطرة والتحكم من دون أن يتم انتخابهم - الحقوقيين واليسار - فتعمقت قناعتني بضرورة هذه المبادرة».

عبر أوحانا مرات عديدة عن تأييده لتعديل قانون الحصانة البرلمانية - كما يريد نتنياهو الآن - ولسن «فقرة التغلب»، التي تسمح للكنيست بإعادة سن أي قانون تلغيه المحكمة العليا بدعى «عدم دستوريته».

أثارت تصريحات أمير أوحانا، وزير العدل الجديد في الحكومة الإسرائيلية المؤقتة (حتى انتخاب الكنيست الـ ٢٢ في ١٧ أيلول القادم، ثم تاديها اليمين الدستورية) التي هاجم فيها الجهاز القضائي والمحكمة العليا في إسرائيل موجة عارمة من النقد الشديد، حتى أنها (هذه التصريحات) أخرجت عن صمتها كلاً من رئيسة المحكمة العليا، القاضي إستر حيوت، والمستشار القانوني للحكومة، أفيحاي مندبلبيت، وهما المنصبان اللذان يتمتع من بشغفهما، في العادة وفي الغالب، عن الخوض في أية نقاشات سياسية أو أي سجل سياسي مع أي من المسؤولين السياسيين.

افتتح أوحانا سلسلة تصريحاته الجديدة هذه في الكلمة التي ألقاها خلال حفل نظمته «نقابة المحامين» لتأهيل فوج جديد من المحامين في إسرائيل (يوم ١٠ حزيران الجاري)، فقال إن «من يريد مصلحة الجهاز القضائي في إسرائيل ينبغي أن يكون مستعداً لتوجيه النقد له، وهو ما يعني أيضاً إجراء تغييرات فيه». وأضاف: «التغيير يعني الإصلاح والإصلاح لا يتحقق إذا ما رضخنا أمام صرخات بالية تدعي وتحذر من «نهاية الديمقراطية» وتدمير سلطة القانون» حيال أي تحرك عن الوضع القائم». وأضاف أنه «لا مناص من الاستنتاج بأن السلطة القضائية هي الأقل ديمقراطية من بين السلطات الثلاث» (إضافة إلى التشريعية/ الكنيست والتنفيذية/ الحكومة) لأن «قضاة المحاكم لا يتحملون أية مسؤولية عن نتائج قراراتهم ولا يخضعون لانتخاب الجمهور كل أربع سنوات ليحصلوا على ثقتهم»! «ولأن «القضاة لا يتخذون قراراتهم بناء على اعتبارات مهنية فقط، بالضرورة»!!

لكن أوحانا لم يتوقف عند ذلك، بل توغل أكثر في الهجمة ضد الجهاز القضائي والمحاكم، وخاصة المحكمة العليا، وذلك خلال المقابلة التي أجريت معه في النشرة الإخبارية في القناة التلفزيونية الثانية (يوم ١٢ حزيران) إذ عاد على تصريح كان أدلى به قبل سنوات وقال فيه إنه «ليس إلزامياً تنفيذ جميع قرارات الحكم القضائية التي تصدرها المحكمة العليا الإسرائيلية»!! لأن «الاعتبار الأعلى والأكثر أهمية يجب أن يكون المحافظة على حياة المواطنين»! وهو تصريح غير مسبوق في الساحة السياسية والقضائية الإسرائيلية.

رغم أن أوحانا كان قد أطلق في السابق تصريحات كثيرة ضد المحكمة العليا وقضاتها خصوصاً (وصفهم بأنهم «عصابة لسطر القانون»، في تغريدته على حسابه في «تويتر» في الشهر الماضي) والجهاز القضائي عموماً وششارك في مبادرات تشريعية، أو كان المبادر في بعضها، للتضييق على المحكمة العليا وتقليص

لكن أوحانا لم يتوقف عند ذلك، بل توغل أكثر في الهجمة ضد الجهاز القضائي والمحاكم، وخاصة المحكمة العليا، وذلك خلال المقابلة التي أجريت معه في النشرة الإخبارية في القناة التلفزيونية الثانية (يوم ١٢ حزيران) إذ عاد على تصريح كان أدلى به قبل سنوات وقال فيه إنه «ليس إلزامياً تنفيذ جميع قرارات الحكم القضائية التي تصدرها المحكمة العليا الإسرائيلية»!! لأن «الاعتبار الأعلى والأكثر أهمية يجب أن يكون المحافظة على حياة المواطنين»! وهو تصريح غير مسبوق في الساحة السياسية والقضائية الإسرائيلية.

رغم أن أوحانا كان قد أطلق في السابق تصريحات كثيرة ضد المحكمة العليا وقضاتها خصوصاً (وصفهم بأنهم «عصابة لسطر القانون»، في تغريدته على حسابه في «تويتر» في الشهر الماضي) والجهاز القضائي عموماً وششارك في مبادرات تشريعية، أو كان المبادر في بعضها، للتضييق على المحكمة العليا وتقليص

## دان مريدور، وزير العدل السابق في حكومات الليكود: الهجمة على المحكمة العليا تستهدف «مبدأ المساواة»!

**\*لماذا نقول للعرب كل الوقت «هذه ليست دولتكم»؟! إذا فني هذه ليست دولتكم... لماذا أقصاؤهم؟ لماذا الدفع بهم نحو الخارج؟ من المستفيد من هذا؟؟ من ناحية يطالبون المواطنين العرب بالولاء للدولة ومن ناحية أخرى يقولون لهم هذه ليست دولتكم... لماذا أقصاؤهم؟ لماذا الدفع بهم نحو الخارج؟ من المستفيد من هذا؟؟**

**الدولة هي دولة الشعب اليهودي، لكنها في الوقت نفسه دولة جميع مواطنيها\***

اعتبر دان مريدور، القائد السابق في حزب الليكود والوزير السابق عنه في حكومات إسرائيلية عديدة، أن الهجمة الحالية التي يشنها اليمين الإسرائيلي، بقيادة الليكود ورئيسه، رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، ضد الجهاز القضائي عامة والمحكمة العليا خاصة والسعي المحموم إلى محاصرتها وتقليص صلاحياتها هي، في جوهرها ومحصلتها، «هجمة منظمة على مبدأ المساواة»!

وأوضح أن هذه الهجمة تبدو وكأنها موجة ضد «الثورة الدستورية»، لكن هذا ليس صحيحاً والحقيقة ليست كذلك، ذلك أن واجب القضاة في المحكمة هو حماية الإنسان العادي من سطوة الأغلبية وعسفها. وقال إن مسألة «فقرة التغلب» (أي تمكين الكنيست من إعادة سن قانون، أو بند من قانون، الفته المحكمة العليا بدعى عدم دستوريته) ستجعل دولة إسرائيل متساوية أقل وحرية أقل، وهي تمس مبدأ واحد هو مبدأ المساواة، وأضاف: «كان من المقبول والمتبع سابقاً أن الناس هنا متساوون - العربي واليهودي، الرجل والمرأة وغيرهم. كل الناس متساوون. هذا ما كان يقال، على الأقل، ولم يكن ثمة من يقول غير ذلك. لم يكن في إسرائيل أي نقاش حول الديمقراطية، سلطة القانون وسيادته وحول الجهاز القضائي والمحاكم، كانت هذه كلها محط إجماع وتوافق عام من قبل الجميع. أما اليوم، فكل الهجوم هو على هذا الأساس. صحيح أنه جزء من ظاهرة كونية قاسية، لكنني قلق لأن هذا يعني، مبدأ المساواة هو الذي يقض مضجع كل من يريد تكريس حالة التمييز واللامساواة في كل مجال وعلى أي صعيد». وأشغل مريدور مناصب وزارية مختلفة كان أبرزها وزير

المالية لكن أهمها، دون شك، وزير العدل بين السنوات ١٩٨٨ و١٩٩٢ وهي الفترة التي سن الكنيست في أواخرها قانوني الأساس الأبرز والأهم «قانون أساس: كرامة الإنسان وحرية» و«قانون أساس: حرية العمل» اللذين شكلا القاعدة المتينة لما يسمى في إسرائيل «الثورة الدستورية» التي استطاعت المحكمة العليا من خلالها شطب وإلغاء، بصورة كلية أو جزئية، بعض القوانين التي سنّها الكنيست بدعى عدم دستوريته. جراء تناقضها مع نصوص هذين القانونين أو أحدهما، وقد أدلى بهذه التصريحات ضمن مقابلة معه أجرتها صحيفة «ذي ماركر» الإسرائيلية ونشرتها يوم ٧ حزيران الجاري.

وتعقياً على دعوة عضو الكنيست بتسليل سموتريتش إلى اعتماد «الشريعة اليهودية التوراتية» قانوناً فيصلاً في إسرائيل وتحويلها إلى دولة شريعة، قال مريدور: «لست مستعداً لقبول الشريعة اليهودية كما هي على حالها مرجعية ليومنا هذا، ذلك أن المفهوم الأساس فيها هو اللامساواة. بين اليهود وغير اليهود؛ بين الرجل والمرأة. أنا غير مستعد لتقبل هذا، ومن يريد أن يحافظ على حالة اللامساواة بين اليهود والعرب وأن يكرس السلطة اليهودية بدون أغلبية يهودية (في المناطق الفلسطينية) ومن يريد تكريس الوضع غير الطبيعي الذي تسود فيه حقوق غير متساوية لجميع بني البشر الأحرار، من الصعب عليه التعايش مع القوانين السائدة اليوم».

**«قانون القومية» وشطب العربي**

وأجاب مريدور على سؤال حول محاولات استبعاد

عضو الكنيست أيمن عودة عن منصة مظاهرة «الوسط واليسار» الإسرائيلييين ضد فساد نتنياهو، والتي جرت في تل أبيب قبل ثلاثة أسابيع، فقال: «رأيي أن أي إلغاء لأي شخص بسبب آرائه أو بسبب كونه عربياً هو تصرف قبيح من ناحية إنسانية وأخلاقية وغير حكيم من ناحية سياسية. أنا شخصياً أرفض الظهور إلى جانب أشخاص متطرفين، ليس من العرب فقط، بل من اليهود أيضاً. أنا لا أعرف عودة شخصياً، لكنني أتوقع أنني كنت سأقف إلى جانبه على المنصة ذاتها، وقد شاركت من قبل مع أحمد طيبي مثلاً».

ثم تطرق إلى «قانون القومية» الذي سنه الكنيست الإسرائيلي في تموز من العام الماضي، فقال إن «إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي وهذا وارد في قوانين الأساس التي تنص على أن إسرائيل هي دولة يهودية ديمقراطية. أما في قانون القومية فقد أسقطوا كلمة ديمقراطية وأبقوا على يهودية فقط. لماذا؟ - من أجل اللعب على العواطف فقط، اللعب بالمشاعر الأكثر دونية ضد الآخر. يجب أن نسال أنفسنا، ما هي القيم التي نريد والتي نجمعها؟ هل نحن مستعدون لمعج الآخرين ما كنا نطالب به كإقلية؟ لماذا يجب أن نقول للعرب كل الوقت «هذه ليست دولتكم»؟ إذا كان العربي الذي يعيش في الناصرة أو في أبو غوش ليس جزءاً من هذه الدولة، فما هي دولته وأين. إذن؟ من ناحية يطالبون المواطنين العرب بالولاء للدولة ومن ناحية أخرى يقولون لهم هذه ليست دولتكم... لماذا أقصاؤهم؟ لماذا الدفع بهم نحو الخارج؟ من المستفيد من هذا؟؟ الدولة هي دولة الشعب اليهودي، وهذا منوط بتحقيق أغلبية يهودية كبيرة، لكنها في الوقت نفسه

دولة جميع مواطنيها. لا تناقض بين التعريفين. إنها دولة جميع المواطنين فيها. اليهودي في نيويورك لا يصوت هنا، بينما العربي في حيفا لا يصوت». وأضاف: أصبح من السهل جداً التحريض ضد الآخر اليوم، هذا الانتقال من سياسة الأيديولوجيات إلى سياسة الهويات هو ما يحصل في العالم كله خلال الفترة الأخيرة، سواء كانت تلك هوية دينية أو قومية أو سواها. في السابق كان بإمكانني أن أكون يسارياً أو يمينياً وكان كلا الخيارين شرعي. أما اليوم، فكل من لا يتفق معك هو يساري!

**من «حركة الليكود» إلى «حركة نتنياهو»!**

يقول مريدور عن نتنياهو إنه «قد حصل له أمر سيء. حقيقة أنه حقق الفوز في الانتخابات مرتين بفضل استراتيجية خاصة وضعها هو بنفسه وبدون مستشارين يبدو أنها دفعته إلى الاعتقاد بأنه قادر على فعل كل شيء بنفسه ولوحده. إنه يشغل منصب رئيس الليكود منذ سنوات عديدة وثمة أشخاص أصبحوا يعتقدون بأن لا ليكود بدون نتنياهو». ويضيف: «الحزب الليكود اليوم ٣٥ عضو كنيست ولا أحد منهم ينسب بنت شفة ضد أي شيء يفعله نتنياهو. جميعهم مدفوعون باعتبارات سياسية - حزبية وحسابات بقاء، واستذكر مريدور ما قالته الوزيرة السابقة ليمور ليفنات في إحدى المقابلات الصحافية: «كانت هذه حركة الليكود ذات مرة، لكنها أصبحت حركة نتنياهو الآن».

عن مساعي نتنياهو ومحاولاته لتعديل قانون الحصانة البرلمانية بحيث يصبح من المتعذر إسقاط

عضو الكنيست أيمن عودة عن منصة مظاهرة «الوسط واليسار» الإسرائيلييين ضد فساد نتنياهو، والتي جرت في تل أبيب قبل ثلاثة أسابيع، فقال: «رأيي أن أي إلغاء لأي شخص بسبب آرائه أو بسبب كونه عربياً هو تصرف قبيح من ناحية إنسانية وأخلاقية وغير حكيم من ناحية سياسية. أنا شخصياً أرفض الظهور إلى جانب أشخاص متطرفين، ليس من العرب فقط، بل من اليهود أيضاً. أنا لا أعرف عودة شخصياً، لكنني أتوقع أنني كنت سأقف إلى جانبه على المنصة ذاتها، وقد شاركت من قبل مع أحمد طيبي مثلاً».

ثم تطرق إلى «قانون القومية» الذي سنه الكنيست الإسرائيلي في تموز من العام الماضي، فقال إن «إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي وهذا وارد في قوانين الأساس التي تنص على أن إسرائيل هي دولة يهودية ديمقراطية. أما في قانون القومية فقد أسقطوا كلمة ديمقراطية وأبقوا على يهودية فقط. لماذا؟ - من أجل اللعب على العواطف فقط، اللعب بالمشاعر الأكثر دونية ضد الآخر. يجب أن نسال أنفسنا، ما هي القيم التي نريد والتي نجمعها؟ هل نحن مستعدون لمعج الآخرين ما كنا نطالب به كإقلية؟ لماذا يجب أن نقول للعرب كل الوقت «هذه ليست دولتكم»؟ إذا كان العربي الذي يعيش في الناصرة أو في أبو غوش ليس جزءاً من هذه الدولة، فما هي دولته وأين. إذن؟ من ناحية يطالبون المواطنين العرب بالولاء للدولة ومن ناحية أخرى يقولون لهم هذه ليست دولتكم... لماذا أقصاؤهم؟ لماذا الدفع بهم نحو الخارج؟ من المستفيد من هذا؟؟ الدولة هي دولة الشعب اليهودي، وهذا منوط بتحقيق أغلبية يهودية كبيرة، لكنها في الوقت نفسه

## ثروات المهاجرين الجدد ترفع ثروة أغنى ٥٠٠ إسرائيلي بـ ٣٠٪ خلال عام!

**\*ارتفاع الثروة الإجمالية لقائمة الأثرياء الـ ٥٠٠ الأكبر خلال ١٦ عاماً بأكثر من ٦٠٠٪، مقابل نمو اقتصادي في الفترة ذاتها بنسبة ٦٨٪\***  
**الثروة الإجمالية بلغت هذا العام ٢٣٠ مليار دولار \* ٢٢ مليار دولار من أصل زيادة ٤٨ مليار مصدرها حصول مريم إدلسون على الجنسية الإسرائيلية\***



مريم إدلسون مع زوجها شلدون إدلسون.

مرة، ويقول «صحيح أنه في كل عام ينضم نفر قليل من الناس إلى القائمة، ولكن على الأغلب بسبب خروج تقني لأخرين، ولكن هذا لا يغير من الواقع شيئاً». ويضيف أفريئيل «في المقابل، فإن الكثير من قرائنا لديهم احتمال أن يصبحوا فقراء، إذ أن ٢١٪ من السكان في إسرائيل هم فقراء، بموجب تقرير الفقر الرسمي الذي نشرته مؤسسة الضمان الاجتماعي الحكومية في نهاية ٢٠١٨. كما نرى أن ٥٠٪ من العاملين يتقاضون أقل من معدل الرواتب الفعلي وهو ٧٥٠٠ شيكل (٢٨٠٠ دولار) شهرياً، وهذا مبلغ يجعلهم بصعوبة يؤمنون احتياجاتهم الشهرية الأساسية، وبطبيعة الحال لن يكون بمقدورهم توفير أي شيء من هذا المدخل. وهذه ليست ظاهرة إسرائيلية بل هي في كل الدول الرأسمالية، وهي ظاهرة تزداد تطرفاً كلما استغفلت الرأسمالية في أي من هذه الدولة». فقد نشر مؤخراً أن نصف السكان في الولايات المتحدة الأميركية القيمة المالية لديهم سلبية، بمعنى أن ليس لديهم أي نوع من الممتلكات وهم غارقون بالديون كل حياتهم، ويعملون طوال حياتهم من أجل درجة هذه الديون. ويختتم أفريئيل «إن الولايات المتحدة أكثر ثراء من إسرائيل، إذ أن معدل الناتج العام للفرد الواحد ٦٣ ألف دولار، مقابل ٣٨ ألف دولار للفرد في إسرائيل، وهذا بموجب تقديرات صندوق النقد الدولي. كما أن نصف الجمهور في إسرائيل يقاوم من أجل تسديد التزامات الديون الفارق فيها، وإلى جانب هذا، فإن إسرائيل تتميز بظاهرة اللامساواة، واتساع الفجوات الاجتماعية، وبكلمات أخرى، ليس لديهم احتمال بأن تصبوا أثرياء، ولربما تصبجون فقراء».

(ب، ج)

إيتان أفريئيل، إن الأثرياء الـ ٥٠٠ الأكبر في إسرائيل، وعائلاتهم، ومعهم بضعة آلاف عائلات من ذوي الملايين ولكنهم لم يدخلوا إلى قائمة الـ ٥٠٠، حالهم مثل حالة الأثرياء في العالم، عايشوا أشبه بفيلم «هوليوودي» مليء بالمغامرات، حتى حققوا ثراءهم وكانت لهم «النهاية السعيدة». وتابع أفريئيل «إنهم يفعلون كل ما خطر بالهمم ويشترون الممتلكات وخدمات الصحة، ويحتلون مكانة اجتماعية خاصة، هم يشترون سياسيين، ويشترون وسائل إعلام، ويشغلون كل هؤلاء من أجل زيادة ثرائهم أكثر. وبالأساس من أجل تعزيز مكانتهم، كي لا يأخذ أحد منهم شيئاً، أو ينتقص منهم». ويقول أفريئيل إن قائمة الأثرياء التي تنشرها «ذي ماركر» منذ العام ٢٠٠٣، تثبت أنه من عام إلى آخر يزداد غنى الأثرياء، ويزداد حراكهم بين السياسيين، وأيضاً في مجالات الثقافة والمجتمع. فمن ناحيتهم الرأسمالية هي نجاح ضخم، ويروون قصصاً شخصية، كي يبرروا ثراءهم، ومن هناك، يكون في انتظارهم في نهاية النفق السياسيون، «ولكن هناك مشكلة واحدة، أن هذه الروايات ليست صحيحة». ويتابع أفريئيل «في الواقع فإن أحداً من قراء المجلة لن يكون في أي يوم ضمن قائمة الـ ٥٠٠، ولا حتى سيكون ثرياً من الدرجة الثانية أو الثالثة، وهذه حقيقة بسيطة، تتضح من معطيات مكتب الإحصاء المركزي: ٩٠٪ من العائلات في إسرائيل تريح أقل من ٣٥ ألف شيكل (٩٧٢٠ دولار) شهرياً، قبل خصم الضرائب والتأمينات والضمان (ما بين ٢١ ألفاً إلى ٢٣ ألف شيكل صافٍ - سعر صرف الدولار ٣٫٦٦ شيكل للدولار في هذه الأيام)، ومدخل كهذا لا يمكن أن يحقق الثراء ولا

الولايات المتحدة، ولكنه رفع هذا العام ثروته إلى ٨٫٧٥ مليار دولار.

وحلت في المرتبة السادسة عائلة عزرائيلي بثروة إجمالية ٥٫٥٤ مليار دولار، مقابل ٤٫٤ مليار دولار في ٢٠١٨، وهي عائلة تتركز في مجال العقارات والمباني الشاهقة والمجمعات التجارية.

وجاءت في المرتبة السابعة الثرية الإسرائيلية القديمة شيراي أريسون، التي تربعت على مدى سنوات طوال على رأس قائمة الأثرياء، قبل أن تبدأ عملية تجنيس كبار الأثرياء اليهود في العالم، وبلغت ثروتها هذا العام كما في العام الماضي ٥٫٥ مليار دولار.

أما الثري ذائع الصيت أرنون ميلتشين فقد حل هذا العام في المرتبة الـ ١٢، وبلغت ثروته الإجمالية ٣٫٧ مليار دولار، بزيادة ٢٠٠ دولار في العام الماضي، وبرز ميلتشين في السنوات الأخيرة على ضوء قضية الفساد الكبرى التي يواجهها نتنياهو، وفي صلبها تلقي نتنياهو هدايا ثمينة وأكثر ما يعد رشوات من ميلتشين، الذي كان يسعى إلى تمديد قانون الامتيازات الضريبية، التي يحظى بها الأثرياء المهاجرون إلى إسرائيل.

### العربي الوحيد

وتبقى هذه «الخاتمة الثابتة» في هذه التقارير السنوية، إذ أنه منذ ١٤ عاماً من أصل ٥٠٠ ثري في القائمة هناك عربي واحد، وفي هذا العام يجري الحديث عن عائلة العربي الوحيد في القائمة بديع بشارة طنوس من مدينة الناصرة، الذي رحل في أوائل العام الماضي ٢٠١٨، في إثر مرض، وانتقلت ملكية المشاريع إلى أبنائه الثلاثة، أكبرهم إلياس طنوس، والعائلة هي صاحبة واحدة من أكبر شركات البناء في البلاد، وهي تنشط أيضاً في دول في شرق أوروبا وكندا، وقد أسس طنوس الشركة في سنوات السبعين الأولى.

وقد حلت العائلة هذا العام في المنزلة ٢٠٧ من أصل ٢٤٤ منزلة، وسجلت ثروة عائلة طنوس في العام الجاري ارتفاعاً ملحوظاً، من ١٤٧ مليون دولار في العام ٢٠١٨، إلى ١٥٥ مليون دولار، وفي السنوات الست الأخيرة ارتفعت ثروة العائلة بنسبة ٤١٪، إذ كانت في العام ٢٠١٣ حوالي ١١٠ ملايين دولار، وقبل سنين عديدة كانت في القائمة من بين الأثرياء الـ ٥٠٠ عائلة شحقة العربية، التي تملك واحدة من أكبر شركات استيراد المواد الغذائية في البلاد، إلا أن الشركاء انفصلوا عن بعضهم، وشكلوا شركتين أو أكثر، مما أخرجهم من قائمة الـ ٥٠٠، وسبق هذا خروج عائلتين عربيتين بعد تدهور أوضاعهما الاقتصادية.

### يتغلغلون في المؤسسة الحاكمة

ويقول رئيس تحرير مجلة «ذي ماركر» الشهرية، والمشرف على قائمة الأثرياء الكبار الـ ٥٠٠ السنوية،

وكما في كل عام، فقد وجدنا في القائمة فجوة ضخمة بين الأثرياء أنفسهم، من ٢٢ مليار دولار إلى ٩٥ مليون دولار لاصغر مجموعة، وعلى مستوى الفرد الواحد، من ٢٢ مليار دولار إلى ٢٢ مليون دولار، ووجدنا أن ٦٤ مليار دولار هي بيد الأثرياء الخمسة الكبار، بمعنى أن لوحدهم ٢٨٪ من إجمالي ثروة الأثرياء الـ ٥٠٠ الكبار، كما وجدنا أن ١٢٠ مليار دولار هي بحوزة ٢٠ فرداً ومجموعة (بضمنهم الخمسة الأوائل)، من أصل ٢٤٤ مجموعة.

### كبار الأثرياء

وكما ذكر، فقد حلت في المرتبة الأولى مريم إدلسون، التي حصلت على الجنسية الإسرائيلية في العام الماضي ٢٠١٨، وثروتها حوالي ٢٢ مليار دولار، ولكنها أموال مستثمرة على الأغلب في الخارج ومسجلة محلياً، وهذا عدا ثروة زوجها شلدون إدلسون، وحسب التقرير فإنها تعاني من سرطان في الدم وتلقى العلاج في إسرائيل، نظراً لتقدم الطب الإسرائيلي في هذا المجال.

وحل في المرتبة الثانية الثري الروسي اليهودي رومان أبراموفيتش، الذي حصل على الجنسية الإسرائيلية بعملية سريعة في العام ٢٠١٧، وصفتها الصحافة الإسرائيلية يومها بأنها «عملية تجنيس بسرعة الضوء». وقد احتل المرتبة الأولى في قائمة ٢٠١٨، إذ كانت ثروته في العام الماضي تقدر بـ ١١٫٤ مليار دولار، لترتفع هذا العام إلى ١٣ مليار دولار، وأبراموفيتش (٥٢ عاماً) هو روسي الأصل، وهو من حيتان المال الذين جمعوا ثراءً فاحشاً في روسيا، بعيد تفكك الاتحاد السوفيتي، وهو مقرب للرئيس الروسي فلاديمير بوتين، إلا أنه لأسباب لم توضحها سلسلة التقارير الإسرائيلية يختار البقاء خارج روسيا.

وحل في المرتبة الثالثة إيل عوفر، الذي قفزت ثروته من ٩٫٣ مليار دولار في العام ٢٠١٨، إلى ١٠٫٧ مليار دولار، وقد اشترى إيل أسهم أبناء عمومته في بنك «مزراحي طفاحوت»، وبات المالك الأكبر في هذا البنك، وفي المرتبة الرابعة جاءت عائلة فيرطهايمر، التي بلغت ثروتها الإجمالية هذا العام ٩٫٥ مليار دولار، زيادة بنصف مليار عن العام الماضي ٢٠١٨، وهي من العائلات التي تستثمر بشكل خاص في مجال التقنيات العالية «الهاي تيك».

وجاء في المرتبة الخامسة من دخل إلى قائمة الأثرياء بقوة في العام ٢٠١٦، الفرنسي الإسرائيلي باتريك ديرهي، بعد أن حصل على الجنسية الإسرائيلية في العام ٢٠١٥، كي يكون بقدرته تملك شركات اتصالات، وجاء مع ثروة بلغت قيمتها في العام ٢٠١٦ حوالي ١٤ مليار دولار، وترجع على رأس القائمة لعامين متتاليين، ولكنه خلال عام واحد هبطت ثروته إلى ٧٫٧ مليار دولار وحل ثانياً في العام الماضي، بسبب خسارة كبيرة في أسهم شركاته في

قال التقرير السنوي لقائمة الأثرياء الـ ٥٠٠ الكبار في إسرائيل، الذي تصدره سنويًا المجلة الشهرية لصحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية، التابعة لصحيفة «هارتس» الإسرائيلية، إن الثروة الإجمالية لهم، ارتفعت في العام الجاري بنسبة ٣٠٪ خلال عام واحد، وقسم كبير من هذه الزيادة، مصدرها مريم إدلسون، زوجة شلدون إدلسون الأميركي اليهودي، التي حصلت على الجنسية الإسرائيلية في العام الماضي، وتبلغ ثروتها ٢٢ مليار دولار.

وبلغ حجم الثروة الإجمالية للأثرياء الـ ٥٠٠ الكبار ٢٣٠ مليار دولار، مقابل ١٧٢ مليار دولار في العام ٢٠١٨، و١٦٨ مليار دولار في العام ٢٠١٧، وبذلك تكون ثروة الأغنياء الـ ٥٠٠ الكبار قد ارتفعت منذ العام ٢٠٠٣، الذي بدأ فيه نشر هذه القائمة الإسرائيلية، من ٣٧ مليار إلى ٢٣٠ مليار دولار، بمعنى ارتفاع بأكثر من ٦٠٠٪ خلال ١٦ عاماً؛ في الوقت الذي شهد فيه النمو الاقتصادي في الفترة ذاتها ارتفاعاً إجمالياً بنسبة حوالي ٦٨٪.

وقسم كبير من هذه الزيادة مصدره حصول أثرياء يهود في العالم على الجنسية الإسرائيلية، مع احتفاظ غالبيةهم الساحة بجنسية وطنهم الأم، ومن بينهم من لديه أكثر من جنسيتين، ففي حين، وكما ذكر، ساهمت مريم إدلسون بنسبة تقارب ٤٦٪ من إجمالي الثروة الزائدة هذا العام، ٢٢ مليار من أصل ٤٨ مليار، فإنه في العام الماضي كان هذا الثري رومان أبراموفيتش، الذي حصل على الجنسية الإسرائيلية قبل عامين، وأدخل إلى قائمة الأثرياء الكبار ١٢ مليار دولار، وسنرى أنه هذا العام حل ثانياً، بعد إدلسون، وقد ارتفعت ثروته بـ ٢ مليار إضافي، وتضمنت القائمة هذا العام ٢٤٤ منزلة، مقابل ٢٤٥ منزلة في العام الماضي، لاسماء أفراد وعائلات ومجموعات استثمارية، تضم ٥٠٠ ثري، من بينهم ١٤٣ ثرياً مستقلاً، و٣٥٧ ثرياً ضمن ١٠١ عائلة ومجموعة استثمارية.

واحتساب ثروات الأغنياء الـ ٥٠٠ الكبار، أفراداً مستقلين، أو أفراداً ضمن عائلات ثرية، يتركز على الأسهم في الشركات، إن كانت عامة أو خاصة، ومشاريع اقتصادية، وأسهم في أسواق المال، وعقارات، وأموال سيولة نقدية، وهذا بموجب ما كانت عليه الحال يوم الأول من نيسان ٢٠١٩، واستناداً إلى سعر صرف الدولار بـ ٣٫٦٦ شيكل. ومن أجل جمع كل هذه المعطيات، تمت الاستعانة بعدة قنوات، منها مخزون معلومات صحيفة «ذي ماركر»، وما هو معن للجمهور، والمعلومات في البورصات، كذلك مسجل الشركات، ومكاتب علاقات عامة، ومصادر أخرى مختلفة.

إلا أن هذه الثروات لا تشمل الاستثمارات غير الخاضعة للسجلات الإسرائيلية الرسمية، بمعنى أنها كلها خارج البلاد، كما لا تشمل أثرياء كبار يلعبون في الساحة الإسرائيلية، ولكنهم لا يخضعون للسجلات الإسرائيلية.

## مريم إدلسون «المناوبة» على رأس قائمة الأثرياء!

**\*هي زوجة شلدون إدلسون الأميركي اليهودي وتبلغ ثروتها ٢٢ مليار دولار \*حصلت من جديد على الجنسية الإسرائيلية في نهاية العام الماضي \*حسب تقارير هي العراب الأساس بين زوجها واليمين الإسرائيلي الاستيطاني \*وهي الناشر الوحيد للصحيفة التي أقامها زوجها وتوزع مجاناً، «يسرائيل هيوم»، فقط لهدف واحد هو إبقاء اليمين الاستيطاني على رأس الحكم\***

وقال هذا خلال التحقيقات معه في قضية الفساد التي تعرف باسم «ملف ٢٠٠٠»، وفي خلفيتها محاولة إبرام صفقة بين نتنياهو وناشر «يديعوت أchronوت»، أرنون موزس، لسن نظام يقيد انتشار «يسرائيل هيوم»، رغم ولائها المطلق لشخص نتنياهو.

ورغم ذلك، فإن هذه القضية لم تؤثر على خط الصحيفة السياسي، إلا أن تقرير «ذي ماركر» يدعي أن هذه القضية أدت إلى برود العلاقة بين نتنياهو وعائلة إدلسون، وأنه بالنسبة لهذه العائلة فإن نتنياهو مجرد وسيلة لبقاء اليمين في الحكم، وسيكون من يأتي بعده، وعلى أساس هذا التقدير، قال التقرير إن الصحيفة أبدت تقارباً مع من كان وزيراً للتعليم نفتالي بينيت، كونه شخصية نافذة في اليمين الاستيطاني.

ويقول التقرير إن مريم إدلسون هي المسيطر الوحيد على مجريات الصحيفة، من الناحيتين الإدارية والتحرير، وجمعت في العامين الأخيرين على الكثير من التغييرات، من أبرزها، مثلاً، استبعاد الصحافي الإسرائيلي البارز دان مرغليت، الذي كان له مقال يومي في الصحيفة، وحسب ما نشر في حينه، فإن الاستبعاد جاء بسبب كثرة انتقاداته لنتنياهو، ولاحقاً انتقل مرغليت لنشر مقال دائم في صحيفة «هارتس»، ولكن بعد فترة ظهرت ضده ادعاءات بارتكاب تحرشات جنسية فاعتزل الكتابة كلياً.

ويشير التقرير إلى أنه ليس لمريم إدلسون أي حضور أو تأثير على السياسيين الأميركيين، ولكن الشعب الأميركي فوجئ في نهاية العام الماضي حينما قرر الرئيس دونالد ترامب منحها وساماً رفيعاً «للقاء عطائها»، وهاجم الكثيرون القرار، وقالوا إنها لم تقدم شيئاً للشعب الأميركي سوى أنها تتبرع بسخاء لدونالد ترامب وحزبه.

لما حصلت على ٥٪ من القراء. وقد أحدثت الصحيفة تقلبات جديدة في سوق الصحافة الإسرائيلية، فهي من العوامل المركزية، التي ساهمت في انهيار صحيفة «معاريف» التي كانت الصحيفة الإسرائيلية الثانية، وكانت توزع بنسبة أكثر من ٣٥٪، وهي اليوم بالكاد تصل إلى ٤٪.

وبالإمكان التخمين أن من دوافع حصول مريم على الجنسية الإسرائيلية، إلى جانب الأميركية، هو ضمان استمرار «يسرائيل هيوم» كما هي، إذ أن من دوافع منتقدي الصحيفة أن مالكة ليس بحوزته جنسية إسرائيلية.

ويسلط تقرير «ذي ماركر» الضوء على يمينية مريم إدلسون، ويعتقد كاتب التقرير أن لدى مريم دوافع «انتقام من اليسار الإسرائيلي»، بزعم أنها لم تتقدم بعملها الطبي في المستشفيات الإسرائيلية بسبب مواقفها اليمينية، حسب الادعاء. ويقول التقرير إن مريم شجعت زوجها في منتصف سنوات الألفين على تحويل تبرعات لمشاريع صهيونية كبيرة، مثل دعم مشروع «تغليت» لتشجيع الهجرة اليهودية إلى إسرائيل، ثم شجعت على إصدار صحيفة يومية إسرائيلية داعمة لليمين في سوق الإعلام، وقد صدرت «يسرائيل هيوم» في منتصف العام ٢٠٠٧، حينها كان بنيامين نتنياهو رئيس حزب الليكود المعارض، وله ١٢ مقعداً في الكنيست، وبدأت الصحيفة توزع مجاناً في شبكة القطارات، ثم بدأت تنتشر تدريجياً حتى العام ٢٠١٢، حينما بدأت تنتشر في جميع أنحاء البلاد.

وفي منتصف العام ٢٠١٤ أقر الكنيست بالقراءة التمهيديّة مشروع قانون لاقى دعماً من أجزاء في المعارضة، يقيد انتشار «يسرائيل هيوم» كونه صحيفة يومية. وقد اعترف نتنياهو لاحقاً أنه أقدم على حل حكومته والكنيست، في نهاية العام ذاته، بعد أن شعر أن للقانون احتمالاً بأن يقر نهائياً.

الإسرائيلي وجمعيات صهيونية واستيطانية. ويقول كاتب التقرير ناتى طوكر إن مريم رافقت زوجها طوال سنوات زواجها إلى كل مكان، وظهرت إلى جانبه على المنصات المختلفة، ولكنها في العام الأخير ابتعدت قليلاً عنه، وهي تكثر من البقاء في إسرائيل. ويقول الكاتب إن هذا قد يعود للتقدم بالسن، أو بسبب مرض سرطان الدم الذي تعاني منه في الآونة الأخيرة، ولكنها تظهر في الولايات المتحدة «كالمراة القوية في امبراطورية إدلسون الاستثنائية»، حسب وصف الكاتب. والاستثمار الأضخم لهذه العائلة هو في قطاع القمار والمراهنات، إذ تملك العائلة واحدة من أضخم شبكات كازينوهات القمار في العالم، إن لم تكن أضخمها، وتنتشر في العديد من الدول.

ويقول التقرير إنه في العام الأخير باتت مريم إدلسون مواطنة إسرائيلية، ولهذا باتت الآن على رأس قائمة الأثرياء في إسرائيل، لأن ثروتها ٢٢ مليار دولار، وغالبية هذه الثروة تابعة من غالبية أسهم مجموعة «لاس فيغاس ساندس»، التي سجلها زوجها باسمها كهدية لها، علماً أن زوجها ليس بحوزته الجنسية الإسرائيلية.

وقبل أكثر من عام، فاجأت مريم الجمهور بإعلانها أنها هي الناشر لصحيفة «يسرائيل هيوم» المجانية اليومية، التي أسسها زوجها في العام ٢٠٠٧، لدعم شخص بنيامين نتنياهو واليمين الإسرائيلي، وباتت الصحيفة الأكثر انتشاراً بسبب مجانيته، خاصة وأنها لا تُعد ذات مضامين قوية، وليست مصدرًا إعلامياً، خلافاً لصحيفة «يديعوت أchronوت» والصحيفة اليومية المباحة، التي باتت في الدرجة الثانية من حيث الانتشار، وبفارق بسيط عن «يسرائيل هيوم».

وكانت استطلاعات سابقة قد أشارت إلى أنه لو يتم عرض «يسرائيل هيوم» للبيع بدلا من المجانية،

فريق شيلسي لكرة القدم، ولكن لسبب ما شعر أن السلطات البريطانية تعترم سحب الإقامة الدائمة منه، ولذا لجأ إلى إسرائيل وحصل بسرعة على جنسيته.

ويستثمر أبراموفيتش بشكل خاص في التقنيات العالية «الهاي تيك»، وترجع على رأس قائمة الأثرياء في العام الماضي عن ١٩٫٤ مليار دولار، وارتفعت إلى ١٣ مليار في العام الجاري، ولكنه حل في المكان الثاني، بعد الثرية الجديدة على قائمة الأثرياء مريم إدلسون، التي تبلغ ثروتها الآن ٢٢ مليار دولار، بعد أن «أهداها» زوجها القسم الأكبر من أسهم شركات الكازينو التي يملكها في العالم، وحسب ما نشر في تقرير خاص بها، في مجلة «ذي ماركر» الإسرائيلية في عدد حزيران ٢٠١٩، فإن مريم إدلسون (٧٣ عاماً) حصلت على الجنسية الإسرائيلية في النصف الثاني من العام الماضي ٢٠١٨، وبالإمكان الاستنتاج أنها حصلت عليها مجدداً بعد أن كانت قد تنازلت عنها في سنوات خلت؛ إذ تبين أنها من مواليد تل أبيب، وتعلمت في جامعة المدينة موضوع الطب، وتخصصت بالأمراض الداخلية. ويروى التقرير أنها لم تتقدم في العمل في المستشفيات الإسرائيلية، وانتقلت للعيش في الولايات المتحدة، وأقامت عيادات لعلاج المدمنين على المخدرات، والعالجت من بين من عالجهم ابن شلدون إدلسون، الذي كان مدمناً بدرجة كبيرة ومات لاحقاً، وكما يبدو، من هناك كان الاتصال مع الثري شلدون ليتزوجا لاحقاً، ولكل واحد منهما كان هذا زوجاً ثانياً بعد طلاق.

ويستعرض تقرير «ذي ماركر» تأثير مريم إدلسون على زوجها شلدون (٨٥ عاماً) وأنها هي أكثر من دفعته إلى دعم التيار اليميني المتشدد في الحزب الجمهوري الأميركي، الذي يتلقى تبرعات سخية جداً لمرشحيه من عائلة إدلسون، واليمين الاستيطاني

في السنوات الأخيرة، ظهر أثر أثرياء يهود العالم على قائمة الأثرياء في إسرائيل، فقسم منهم طلب وحصل على الجنسية الإسرائيلية، للاستفادة من قانون كان يمنح إعفاءات ضريبية على الاستثمارات في الخارج، ما جعل إسرائيل فيئةً لمتحربي ضرائب، أو للاستفادة من امتيازات مالية للمهاجرين قادراً على الاستثمار في قطاعات تتطلب أن يكون المستثمر بحوزته جنسية إسرائيلية، مثل قطاع الاتصالات.

لكن هؤلاء الأثرياء كالتطور المهاجرة، يحطون حيث يلائمهم، لتحقيق مكاسب أكثر، وهم على جاهزية كاملة للانتقال إلى مكان آخر في العالم، بالسرعة التي حصلوا فيها على الجنسية. وإذا ما عدنا إلى قائمة الأثرياء الـ ٥٠٠ الكبار في إسرائيل، منذ بدأ صدورها في العام ٢٠٠٣، لوجدنا أسماء كثيرة خرجت منها، وباتت مقيمة بشكل دائم في الخارج، أو مهاجرة.

ففي العام ٢٠١٥، كان هذا باتريك ديرهي، الفرنسي اليهودي الذي حصل على الجنسية الإسرائيلية كي يستطيع الاستثمار في شركة الكوابل التلفزيونية «هوت»، وظهر لأول مرة على رأس قائمة الأثرياء في العام ٢٠١٦، بثروة إجمالية تقارب الـ ١٦ مليار دولار، وفي رأس القائمة في العام التالي ٢٠١٧، بثروة بلغت ١٤ مليار دولار، خسر أقل من نصفها في ٢٠١٨، بسبب انهيار أسهم شركات له في الولايات المتحدة، وحل ثانياً في قائمة العام الماضي، بعد الثري المهاجر رومان أبراموفيتش.

وأبراموفيتش كان الحكاية المصاحبة في قائمة الأثرياء الكبار في العام الماضي ٢٠١٨، فقد حصل على الجنسية الإسرائيلية في نهاية العام ٢٠١٧، بسرعة البرق، وهو روسي ويحمل جنسية وطنه الأم، ولكنه مقيم بشكل دائم في بريطانيا، ويملك هناك

## الهدف فتح حلقة أخرى في النقاش حول العودة الفعلية للاجئين الفلسطينيين الذي هجروا إبان النكبة

أطلقت منظمة «زوخروت» (ذاكرات) أخيراً شريط فيديو جديداً باسم «رؤيا العودة»، وأكدت أنه يهدف إلى فتح حلقة أخرى في النقاش حول العودة الفعلية للاجئين الفلسطينيين الذي هجروا من وطنهم إبان النكبة.

وقال عمر الغباري، أحد المسؤولين في الجمعية، وهو مؤرخ وموثق للنكبة والعودة، إنه جرى الحديث عن العودة في الأسابيع الأخيرة في ظل احتفالات إسرائيل بمرور ٧١ عاماً على إقامة دولة اليهود، تلك التي أوقعت خلال عملية إقامتها ونتيجة لإقامتها كارثة كبيرة على الشعب الفلسطيني وتسببت له بصدمة قومية مستمرة، وطرد أكثر من ٧٥٠ ألف فلسطيني من وطنهم، تم تحويلهم إلى لاجئين ومهجرين، كما تم منع عودتهم إلى بيوتهم، وهدم ومحو المدن والقرى الفلسطينية عن وجه الأرض، والاستيلاء على ممتلكاتهم وأراضيهم، وتهويد وعبرنة المكان ومحو التاريخ والهوية الفلسطينية العربية الشرقية للجزر. وليست هذه إلا بعض الجرائم التي اقترفها الاستعمار الصهيوني.

وأضاف الغباري: إن استكمال احتلال فلسطين في عام ٦٧، الحكم العسكري المفروض على الضفة الغربية، حصار غزة، الغربة القسرية والمتواصلة لأكثر من سبعة ملايين فلسطيني، السياسة العنصرية، المستعالية والفظة تجاه كافة الفلسطينيين بمن فيهم مواطنو دولة إسرائيل- ليست إلا دليل على النكبة المستمرة.

والنكبة مغروسة عميقاً في الأيديولوجية والممارسة الصهيونية- ابتداءً بدعاية «الأرض المقفرة» التي سوقت في العقود التي سبقت الحرب، مروراً باحتلال خيبرة (حيث جرت هذا العام مسيرة العودة السنوية) ومذبحة دير ياسين في ١٩٤٨، وطرد أهالي مجدل في ١٩٥٠، ومذبحة كفر قاسم في ١٩٥٦، واحتلالات ١٩٦٧، ونهب الأراضي، وقتل مواطنين متظاهرين في يوم الأرض عام ١٩٧٦ وفي انتفاضة ٢٠٠٠، ووصولاً إلى الحواجز العسكرية، وتقييد حرية الحركة، وقنص المتظاهرين في قطاع غزة وما إلى ذلك.

وتابع: لقد عملنا في منظمة «ذاكرات» طوال سنوات على اطلاع الجمهور الإسرائيلي على النكبة والغبن

الذي تسببت به، وطلبنا الإسرائيليين بالاعتراف بمسؤوليتهم عن النكبة والعمل من أجل إصلاح الغبن التاريخي وتحقيق العدل. تحدثنا عن النكبة بالعبرية ونجحنا- بقوانا البسيطة- في أن نفتح عيون عدد غير قليل من الإسرائيليين. وعندما سألنا عن مسألة الإصلاح والعدل، كان حق العودة للاجئين الفلسطينيين أحد الأسس المركزية بالطبع. لم تكن لدينا أية علامات سؤال حول تأييد حق العودة لكن المسألة المثيرة والتي لا تنقل أهمية كانت حول تطبيقه: أين؟ بأية طريقة؟ ماذا ستكون الإسقاطات؟ ما هو الثمن؟ ما هي الخطوات العملية التي يجب القيام بها؟.

وهكذا بدأنا نتحدث، بالإضافة إلى النكبة بالعبرية، عن العودة بالعبرية. نحن نعي بأن التعاطي مع موضوع عودة اللاجئين الفلسطينيين في الواقع السياسي الحالي، الفلسطيني والإسرائيلي، والإقليمي والدولي، قد يبدو القهزيان. ولكننا نعي كذلك أنه لن يكون هناك حل عادل للفلسطينيين دون تحقيق حق العودة. لهذا، فنحن عازمون على طرح الموضوع في كل الأطر الممكنة لإبقائه على طاولة النقاش الجماهيري، ومعارضة سياسة دولة إسرائيل التي ترمي إلى إنكاره وتغيبه.

إن النقاش حول عودة اللاجئين الفلسطينيين في الحيز الإسرائيلي هو بمثابة فعل غير شرعي تقريباً، ومن الواضح أن إقصاءه جانباً هو أمر مريح من ناحية غالبية الإسرائيليين الذين لا يريدون بأن يقض مضجعهم؛ حتى أن حق العودة يقبب بطريقة أو بأخرى عن قائمة الأهداف التي تضعها غالبية المنظمات الإسرائيلية التي تسمى منظمات حقوق الإنسان. ولا يوجد أدنى شك في أن غياب النقاش حول تطبيق العودة يخدم السياسة الإسرائيلية، ويخلد الوضع القائم الذي كرسته الدولة اليهودية الصهيونية لصالح ولراحة الأغلبية اليهودية والذي يؤدي إلى استمرار السيطرة اليهودية- الصهيونية المحافظ على الأغلبية اليهودية التي خلقت هنا بقوة السلاح وفي أعقاب طرد أبناء المكان.

أما من ناحية المنظمات الفلسطينية والأحزاب الفاعلة في المجتمع الفلسطيني داخل دولة إسرائيل، في السلطة الفلسطينية وفي الشتات، فإن حق العودة

## منظمة «ذاكرات» تطلق شريط فيديو جديدا باسم «رؤيا العودة»



.. من الفيلم.

لا يحظى بمكانة مركزية في أجندتهم، وبالنتيجة لا يوجد بالطبع أي نضال فعلي لتطبيق العودة. ولا يوجد لدى أي جسم برنامج عملي أو اقتراحات لتحقيق العودة. ويرى الغباري أن التعاطي فقط مع قضايا مثل الحقوق المدنية في ظل الهوية الإسرائيلية، والنضال الفلسطيني لرفع الحصار عن غزة، والمطالبة بتقليل عدد الحواجز داخل الضفة الغربية، والمظاهرات ضد هدم البيوت ومن أجل إطلاق سراح الأسرى، وغيرها، ولو أنها جذيرة بحد ذاتها، يقصي بشكل واع أو غير واع النضال من أجل تحقيق حق العودة خارج الوعي السياسي ومعه الرؤيا الاستراتيجية لتحقيق حل دائم يضمن التحرر والمساواة والديمقراطية الحقيقية.

## مؤرخ وموثق للنكبة والعودة، إنه جرى الحديث عن العودة في الأسابيع الأخيرة في ظل احتفالات إسرائيل بمرور ٧١ عاماً على إقامة دولة اليهود، تلك التي أوقعت خلال عملية إقامتها ونتيجة لإقامتها كارثة كبيرة على الشعب الفلسطيني وتسببت له بصدمة قومية مستمرة، وطرد أكثر من ٧٥٠ ألف فلسطيني من وطنهم، تم تحويلهم إلى لاجئين ومهجرين، كما تم منع عودتهم إلى بيوتهم، وهدم ومحو المدن والقرى الفلسطينية عن وجه الأرض، والاستيلاء على ممتلكاتهم وأراضيهم، وتهويد وعبرنة المكان ومحو التاريخ والهوية الفلسطينية العربية الشرقية للجزر. وليست هذه إلا بعض الجرائم التي اقترفها الاستعمار الصهيوني.



ويضيف: عندما بدأنا في «ذاكرات» التعامل ليس فقط مع حق العودة إنما كذلك مع الجوانب العملية للعودة بطريقة تطبيقها فتح أمامنا موضوع واسع ومركب يتطلب الدراسة والفهم، التحضير والتخطيط. حيث ستكون هناك انعكاسات راديكالية للعودة على الحيز على المستوى السياسي، الديمغرافي، الاجتماعي، الاقتصادي، الثقافي، البيئي وغيرها. وهذا النقاش هو جزء من صياغة الخطاب حول العودة وتعزيز حضوره، وكل الجمهور- بما يشمل الجمهور اليهودي- مدعو للاعتراف بأهمية العودة وضرورتها ولتصور الحيز من بعد تطبيقها.

وبرأي الغباري يشكل فيديو «رؤيا العودة» الذي

## الهدف فتح حلقة أخرى في النقاش حول العودة الفعلية للاجئين الفلسطينيين الذي هجروا إبان النكبة



أطلقت «ذاكرات» أمام جمهور إسرائيلي مساء «يوم الاستقلال» حلقة أخرى في النقاش حول العودة الفعلية. وتلخص ٢٠ دقيقة التي يضعها الشريط أمام الجمهور سيرورة ملفنة لمجموعة إسرائيلية تعاملت مع مسألة العودة الفعلية للاجئين الفلسطينيين إلى قراهم في منطقة بيت شيمش. وأثارت السيرورة التي امتدت على بضعة أسابيع من التعليم، الجولات والنقاشات، أسئلة مباشرة حول العودة المستقبلية وتصور حيز منعتهن من قيود السياسة الحالية الضيقة. وأكد أنه خطوة صغيرة للاستئناف على المفهوم ضمنا السياسي في إسرائيل وللتفكير خارج الصندوق.

ويضيف: عندما بدأنا في «ذاكرات» التعامل ليس فقط مع حق العودة إنما كذلك مع الجوانب العملية للعودة بطريقة تطبيقها فتح أمامنا موضوع واسع ومركب يتطلب الدراسة والفهم، التحضير والتخطيط. حيث ستكون هناك انعكاسات راديكالية للعودة على الحيز على المستوى السياسي، الديمغرافي، الاجتماعي، الاقتصادي، الثقافي، البيئي وغيرها. وهذا النقاش هو جزء من صياغة الخطاب حول العودة وتعزيز حضوره، وكل الجمهور- بما يشمل الجمهور اليهودي- مدعو للاعتراف بأهمية العودة وضرورتها ولتصور الحيز من بعد تطبيقها.

وبرأي الغباري يشكل فيديو «رؤيا العودة» الذي

## مؤرخ وموثق للنكبة والعودة، إنه جرى الحديث عن العودة في الأسابيع الأخيرة في ظل احتفالات إسرائيل بمرور ٧١ عاماً على إقامة دولة اليهود، تلك التي أوقعت خلال عملية إقامتها ونتيجة لإقامتها كارثة كبيرة على الشعب الفلسطيني وتسببت له بصدمة قومية مستمرة، وطرد أكثر من ٧٥٠ ألف فلسطيني من وطنهم، تم تحويلهم إلى لاجئين ومهجرين، كما تم منع عودتهم إلى بيوتهم، وهدم ومحو المدن والقرى الفلسطينية عن وجه الأرض، والاستيلاء على ممتلكاتهم وأراضيهم، وتهويد وعبرنة المكان ومحو التاريخ والهوية الفلسطينية العربية الشرقية للجزر. وليست هذه إلا بعض الجرائم التي اقترفها الاستعمار الصهيوني.

وقال عمر الغباري، أحد المسؤولين في الجمعية، وهو مؤرخ وموثق للنكبة والعودة، إنه جرى الحديث عن العودة في الأسابيع الأخيرة في ظل احتفالات إسرائيل بمرور ٧١ عاماً على إقامة دولة اليهود، تلك التي أوقعت خلال عملية إقامتها ونتيجة لإقامتها كارثة كبيرة على الشعب الفلسطيني وتسببت له بصدمة قومية مستمرة، وطرد أكثر من ٧٥٠ ألف فلسطيني من وطنهم، تم تحويلهم إلى لاجئين ومهجرين، كما تم منع عودتهم إلى بيوتهم، وهدم ومحو المدن والقرى الفلسطينية عن وجه الأرض، والاستيلاء على ممتلكاتهم وأراضيهم، وتهويد وعبرنة المكان ومحو التاريخ والهوية الفلسطينية العربية الشرقية للجزر. وليست هذه إلا بعض الجرائم التي اقترفها الاستعمار الصهيوني.

وأضاف الغباري: إن استكمال احتلال فلسطين في عام ٦٧، الحكم العسكري المفروض على الضفة الغربية، حصار غزة، الغربة القسرية والمتواصلة لأكثر من سبعة ملايين فلسطيني، السياسة العنصرية، المستعالية والفظة تجاه كافة الفلسطينيين بمن فيهم مواطنو دولة إسرائيل- ليست إلا دليل على النكبة المستمرة. والنكبة مغروسة عميقاً في الأيديولوجية والممارسة الصهيونية- ابتداءً بدعاية «الأرض المقفرة» التي سوقت في العقود التي سبقت الحرب، مروراً باحتلال خيبرة (حيث جرت هذا العام مسيرة العودة السنوية) ومذبحة دير ياسين في ١٩٤٨، وطرد أهالي مجدل في ١٩٥٠، ومذبحة كفر قاسم في ١٩٥٦، واحتلالات ١٩٦٧، ونهب الأراضي، وقتل مواطنين متظاهرين في يوم الأرض عام ١٩٧٦ وفي انتفاضة ٢٠٠٠، ووصولاً إلى الحواجز العسكرية، وتقييد حرية الحركة، وقنص المتظاهرين في قطاع غزة وما إلى ذلك.

وتابع: لقد عملنا في منظمة «ذاكرات» طوال سنوات على اطلاع الجمهور الإسرائيلي على النكبة والغبن

الذي تسببت به، وطلبنا الإسرائيليين بالاعتراف بمسؤوليتهم عن النكبة والعمل من أجل إصلاح الغبن التاريخي وتحقيق العدل. تحدثنا عن النكبة بالعبرية ونجحنا- بقوانا البسيطة- في أن نفتح عيون عدد غير قليل من الإسرائيليين. وعندما سألنا عن مسألة الإصلاح والعدل، كان حق العودة للاجئين الفلسطينيين أحد الأسس المركزية بالطبع. لم تكن لدينا أية علامات سؤال حول تأييد حق العودة لكن المسألة المثيرة والتي لا تنقل أهمية كانت حول تطبيقه: أين؟ بأية طريقة؟ ماذا ستكون الإسقاطات؟ ما هو الثمن؟ ما هي الخطوات العملية التي يجب القيام بها؟.

وهكذا بدأنا نتحدث، بالإضافة إلى النكبة بالعبرية، عن العودة بالعبرية. نحن نعي بأن التعاطي مع موضوع عودة اللاجئين الفلسطينيين في الواقع السياسي الحالي، الفلسطيني والإسرائيلي، والإقليمي والدولي، قد يبدو القهزيان. ولكننا نعي كذلك أنه لن يكون هناك حل عادل للفلسطينيين دون تحقيق حق العودة. لهذا، فنحن عازمون على طرح الموضوع في كل الأطر الممكنة لإبقائه على طاولة النقاش الجماهيري، ومعارضة سياسة دولة إسرائيل التي ترمي إلى إنكاره وتغيبه.

إن النقاش حول عودة اللاجئين الفلسطينيين في الحيز الإسرائيلي هو بمثابة فعل غير شرعي تقريباً، ومن الواضح أن إقصاءه جانباً هو أمر مريح من ناحية غالبية الإسرائيليين الذين لا يريدون بأن يقض مضجعهم؛ حتى أن حق العودة يقبب بطريقة أو بأخرى عن قائمة الأهداف التي تضعها غالبية المنظمات الإسرائيلية التي تسمى منظمات حقوق الإنسان. ولا يوجد أدنى شك في أن غياب النقاش حول تطبيق العودة يخدم السياسة الإسرائيلية، ويخلد الوضع القائم الذي كرسته الدولة اليهودية الصهيونية لصالح ولراحة الأغلبية اليهودية والذي يؤدي إلى استمرار السيطرة اليهودية- الصهيونية المحافظ على الأغلبية اليهودية التي خلقت هنا بقوة السلاح وفي أعقاب طرد أبناء المكان.

أما من ناحية المنظمات الفلسطينية والأحزاب الفاعلة في المجتمع الفلسطيني داخل دولة إسرائيل، في السلطة الفلسطينية وفي الشتات، فإن حق العودة

بالتأكيد أن لا يندلع التمرد، لأن كل طرف سيعرف كيف يتعامل مع المتطرفين لديه، ويتغلب على التمرد قبل أن يتحول إلى حرب أهلية. لكن هناك حاجة، كي يحصل ذلك، في طرح السؤال والخوض فيه، لغرض معرفة كيفية تقليص الأضرار في حال تحقق أحد هذين الاحتمالين.

#### خديعة «انعدام الشريك» الفلسطيني

سوف أركز على الجانب الإسرائيلي، لأن الأسباب التي قد تؤدي إلى تمرد أو إلى حرب أهلية، تختلف عن تلك التي قد تتطور في الجانب الفلسطيني.

الرفض الفلسطيني لاتفاق دائم وفقاً لمعايير مبادرة السلام العربية سوف يستند إلى تسويغات دينية وقومية رمزية؛ تنازل عن عودة كامل للاجئين ١٩٤٨ إلى إسرائيل، منج الشرعية للصهيونية وإسرائيل والتنازل المطلق عن أرض فلسطين، التي تقوم عليها إسرائيل. في المقابل، فإن الرفض في إسرائيل لن يكون مدفوعاً بأسباب رمزية فقط، بل أيضاً بفعل مصالح مادية. علاوة على ذلك، فإن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق استقلال كامل سيسشكل إنجازاً فلسطينياً تاريخياً يخفف من ألم التنازلات لديهم. أما في الجانب الإسرائيلي، فنحن نتحدث عن فشل مدوّ.

إمكانية اندلاع تمرد أو حرب أهلية ليست افتراضية. وتحققها يحوم في الفضاء العام ويشغل وعي متخذي القرارات، الفيل القابع في الغرفة يسبب تشنّداً في المواقف. الجانب الإسرائيلي، بفعل أسباب مختلفة، ولكن أيضاً لكي يهرب من مواجهة داخلية، يفضل الإعلان أنه لا يوجد شريك، أو عرض مواقف من شأنها منع أي احتمال للبدء بمفاوضات. بموازاة ذلك، يسود في المجتمعين تشاؤم بخصوص استعداد الطرف الآخر لقبول التسوية. هناك المزيد من الأصوات التي تؤيد حل الدولة الواحدة، بتسويغ استحالة إخلاء المستوطنين.

لماذا يشكل إخلاء المستوطنين عائقاً بهذه الدرجة من الجدية؟ لأن مشروع التوسع الإسرائيلي والسيطرة على السكان الفلسطينيين هو مشروع الدولة الأكبر الذي أدارته إسرائيل في أية مرة بتاريخها. وحجمه من حيث الزمن والمساحة وتكاليفه غير مسبوq في تاريخ إسرائيل. أمخّن أن إقامة الدولة كلفت أقل من توسعتها بعد ١٩٦٧. كل الدولة تقريباً مستثمرة في المشروع. وليس الحديث عن استثمار أيديولوجي ونقل سكان إلى مناطق فلسطينية فقط، بل أيضاً عن توفير عمل لمئات ألوف أو ملايين الإسرائيليين، ومراكمة أرباح من تصدير معرفة، وتكنولوجيا ومنتجات أمنية تم تطويرها لغرض السيطرة الإسرائيلية على أرض وسكان فلسطينيين. إن وجود دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة سيجر إسرائيل على القيام بانعطافة شاملة

#### أستاذ جامعي إسرائيلي:

# في إسرائيل أيضاً قد تندلع حرب أهلية على خلفية التسوية مع الفلسطينيين وأن أوان الخوض في هذا بجديّة!

في نهجها، بما يتجاوز كثيراً اتخاذ قرار سياسي أو إخلاء نحو مئة ألف مستوطن.

إن الاستثمار الإسرائيلي في السيطرة على السكان الفلسطينيين قد ازداد كلما ازداد التوسع الإسرائيلي. في العام ٢٠٠٢ أعادت إسرائيل احتلال الضفة الغربية وحوّلت السلطة الفلسطينية الى مقالو ثانوي، بواسطة التنسيق الأمني. منذ ذلك الحين نشأ واقع لسلطة واحدة بين نهر الأردن والبحر المتوسط. تحت هذه السلطة، تسيطر المجموعة الإثنية اليهودية على تلك الفلسطينية. ومقابل الفجوة العميقة بينهما في علاقات القوة، حقوق الإنسان ومناخية الموارد، هناك تكافؤ ديمغرافي بين المجموعتين الإثنتين العدويتين. الميزان الديمغرافي الذي ترجح كفته في غير صالح اليهود، يلزمهم بتعميق سيطرتهم على الفلسطينية. المستوطنات لا تنتج ضما على أرض الواقع فقط، بل تشكل أيضاً أداة سيطرة على الفلسطينيين. كلما ازداد الاستثمار يصعب من الأصب على المجموعة اليهودية- الإسرائيلية التحرر منه، والتنازل عن الامتيازات التي توفرها لها مكانتها كمسيطرة. الأغلبية اليهودية تقوم بتجنيد سلسلة من التسويغات لغرض إضفاء الشرعية على مسيرة الحماقة التي تواصلها. في رأس تلك التسويغات هناك الأمن. الجانب اليهودي يشعر بما يهدد استعلاءه وقدرته على السيطرة. هذا التهديد لديه ما يبيّته على أرض الواقع. لكن كثيرين في الجانب اليهودي يفسرون ذلك، خطأ، كتهديد وجودي. هذا يصعب عليهم القيام بتغيير الوجهة.

#### من هو المستوطن؟

من الخطأ التفكير أن المشكلة المطروحة هنا نابعة بالأساس من عدد المستوطنين. صحيح أن جمهور المستوطنين كبير، أكثر من نصف مليون شخص. وليسوا جميعاً متطرفين على شاكلة قتلة عائلة دوابشة. وثمة منهم من يؤمن فعلا بالتعايش المشترك مع جيرانهم الفلسطينيين، أو بالحاجة إلى قبول حسم الأغلبية الديمقراطية. ولكن يجب تذكّر أن المستوطنين كفصيل سياسي، ديني واجتماعي، لا ينحصرن في نطاق الضفة الغربية. بكلمات أخرى، ليس موقع السكن ما يحدد من هو «المستوطن». من هذه الناحية هناك «مستوطنون» في نطاق دولة إسرائيل أيضاً - أي من تماثل رؤيتهم الدينية والسياسية والأمنية والقومية تلك التي لدى المستوطنين المتطرفين- بتقديري، قسم منهم قد يحمل السلاح من أجل إحباط قرار ديمقراطي يسمح بسيادة فلسطينية كاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بما يشمل القدس الشرقية والحرم الشريف، ويمكن من عودة عدد متفق عليه من اللاجئين إلى إسرائيل مقابل «وهم السلام». الديمقراطية

تقرير جديد لقسم الدفاع العام في وزارة العدل الإسرائيلية:

## ظروف قاسية في السجون والمعتقلات الإسرائيلية وعدم تقييد بقرارات وتوصيات قضائية ورسمية لتغييرها!



السجون الإسرائيلية.. نموذج لهندسة الهيمنة.

السجين هي قرابة ٩ أمتار مربعة. هذا أيضا ينظر تقرير الدفاع العام بشكل منظوماتي إلى هذه القضية، مؤكدا أنها تتعلق بعدم تطبيق توصيات وقرارات صدرت عن المحكمة الإسرائيلية العليا، إذ أن الدولة طلبت تأجيل مواعيد تنفيذ تلك القرارات التي أمرت بضبط مسألة الاكتظاظ وتوسيع المساحة المتاحة للسجين.

يشير التقرير بشكل مباشر إلى أوضاع الأسرى الأمنيين حيث تم التعهد (دون تطبيق) بتوسيع ترقية التسريح الإداري، إجراء عمليات ترميم وبناء في الأقسام، إقامة مخيمات للأسرى الأمنيين وتخصيص سجن منفرد لمن تمت إدانتهم بمخالفات المكوث في حدود إسرائيل بدون تصريح، بعد طلبات الإجراء المستمرة من قبل جهات الدولة الرسمية حددت المحكمة شهر أيار المرحلة الأولى في آخر شهر نيسان الماضي، كما يفترض. أي أن حدوث تغيير ملموس ما زال بعيداً بسنوات!

يؤكد تقرير الدفاع العام أن الاكتظاظ في السجون الإسرائيلية يشكل مساساً قاسياً وخطيراً بحقوق السجناء. ولقد نقل ممثلو الدفاع العام أنهم عادوا من ١٦ منشأة سجن واعتقال إسرائيلية بنطاق مفاده أن حالة وظروف الاكتظاظ قاسية بل خطيرة في عدد من الأقسام، وأقصى ظروف الاكتظاظ «كانت في السجون التي يقبع فيها سجناء جرت إدانتهم بمخالفات أمنية»، كما يقول التقرير حرفياً، وهنا يوصي بأن يتم أخذ هذه السجون التي يقبع فيها أسرى فلسطينيون عملياً، ضمن تعديل التشريعات التي جاءت لتوسيع منظومة التسريح الإداري التي تهدف لتوفير حل فور لمشكلة الاكتظاظ. إلى جانب التوصيات الأخرى ذات الصلة، ويؤكد أن هذا نابع من كون قرار المحكمة يسري على جميع السجناء والمعتقلين بما يشمل «الأمنيين».

وملؤشة، وعانى المكان من إهمال قاس حيث كانت بقايا الطعام متناثرة والمرحاض ملوثة، واتضح من سجلات القسم أنه لم يسمح للسجين بالخروج طيلة ساعات اليوم ولم يخرج لوجبة يومية في باحة السجن. وفقاً للتقرير، صيحت أن السجين قال لوعد الدفاع العام إنه غير معني بالخروج من خلية العزل، لكن أعضاء الوفد أكدوا أنه من غير اللائق مواصلة وضع سجين في هذه الظروف بسبب النقص في جهاز الخدمات النفسية.

### أقصى ظروف الاكتظاظ في السجون التي يقع فيها السجناء والمعتقلون الأمنيون

مسألة خطيرة أخرى تميّز وضع السجون هي الاكتظاظ العالي الذي تؤكد تقارير الدفاع العام مرة تلو الأخرى. يقتبس التقرير قراراً للمحكمة العليا من العام ٢٠١٧ جاء فيه: «إن مساحة العيش الجمادي للسجين تشكل إحدى احتياجاته الأكثر أساسية والأكثر وجودية. من الضروري في جميع الجوانب أن تتوفر مساحة للسجين يتمكن فيها من ممارسة حياته ضمن المحدوديات النابعة من سجنه. هذه المسألة تقع في قلب كرامة الإنسان وفي بذرة حقّه. أما الواقع فهو مختلف تماماً. وفقاً لتقارير سلطة السجون فإن مساحة العيش المتوسطة المتوفرة للسجين هي ٣ أمتار مربعة فقط. وهو أمر يخالف جميع المعايير المكتوبة في الكثير من الأنظمة التي تأمر بالا تقل عن ٩/٥ متر مربع. على سبيل المقارنة مع الدول التي تحب دولة إسرائيل أن تقارن بها «بوصفها ديمقراطية»، فإن الحد الأدنى للمساحة المخصصة للسجين في منشآت السجن الإسرائيلية بعيدة جداً عن المعيار المعمول به في تلك الدول الغربية، إذ أن المساحة التي توفرها تلك الدول للسجين والمعتقل في منشآتها تتراوح ما بين ١٢-٦ متراً مربعاً، وبالمعدل فالمساحة المخصصة

كبيرا من المشاكل التي سبقت الإشارة إليها في هذا الصدد ضمن تقارير وتوصيات سابقة، لم توجد حلول لها بعد. في قسم كبير من الحالات تم احتجاز سجناء بسبب وضعهم النفسي الصعب أي أن «الحل» الذي وفرته السجون كان بمثابة مفاقمة للمشكلة. وينوه التقرير بأن بعض الحالات افتقرت لتقييم من قبل أخصائيين بشأن الوضع النفسي للسجناء، وتم اتخاذ القرار بشأن هذا السجين أو ذلك داخل سلطة السجون. جزء كبير ممن تم عزلهم كانوا يعانون من خطر «الإيذاء الذاتي» وعزفت ظروف سجنهم على أنهم «تحت الرقابة»، لكن الظروف هنا لم تختلف عن أقسام العزل أيضاً. يؤكد التقرير.

الدفاع العام أكد ضرورة تطبيق توصيات «لجنة التوجيه لتقليص التقييد في إسرائيل»، والتي فحصت استخدام التثبيت والعزل لمعالجين نفسانيين. ويقول إنه يجب تطبيق تلك التوصيات أيضاً بخصوص المعالجين النفسانيين القابعين تحت مسؤولية سلطة السجون والامتثال عن احتجاز سجناء كهؤلاء في ظروف عزل.

يتبين أن قسما من منشآت الاعتقال توفر درجة قليلة من النشاطات التثقيفية والتشغيلية لمن تم احتجازهم في ظروف فصل أو عزل. بل إن الوضع هو من السوء كالتالي: ما يتوفر من تلك النشاطات في أقسام الفصل والعزل محدود بشكل عام ولكن الكثير من السجون والمعتقلات لا توفر للسجناء أية منافية لتلك النشاطات. وهذا يعني حرمانهم من إطار واسع علاجي. فالقيام بمثل هذه النشاطات يقلل من شعور العزلة للسجين ومن شأنه تخفيف قسوة وضعه النفسي ودفع لإمكانات تأهيله. يوجه التقرير نقداً إلى جهات تتجاوز سلطة السجون من خلال إشارته إلى أن هناك توصيات لضرورة وضع تشريعات وإقرار أنظمة للتخفيف من إجراء العزل وظروفه وهو ما لم يتم حتى الآن.

### التوهية لم تُشغل والنافذة كانت مغلقة!

الوضع وفقاً للتقرير يصبح أكثر تعقيداً حين يتعلق الأمر بقاصرين وهو ما يمارس فعلاً بسجن «أوفك»، وهو السجن المركزي للقاصرين. ويؤكد أن الضرر المترتب على العزل في حالة القاصرين هو أكبر بشكل ملموس. وهنا يشير التقرير إلى أن الزيارات التي أجراها والتوصيات التي قدمها لإدارة سجن «أوفك»، قد تم تطبيقها بدرجة ما. لكنه يشير إلى أن بعض الشهادات من سجناء قاصرين دلت على ظروف احتجاز شبيهة بالعزل. أحد القاصرين قال إنه قد حكم عليه بالعزل مرات عديدة إحداها مثلاً لأنه طرد نافذة خلية السجن أو سكب ماء في داخلها. في إحدى المرات وضع في العزل لمدة ٦ أيام ولم يسمح له حتى بإدخال ثياب للتدبير، التوهية لم تُشغل ونافذة خلية العزل كانت مغلقة. وقد وصف شعوره هناك بأنه شعور رهيب بالاختناق. قاصر آخر تحدث عن ظروف مشابهة ولم تتوفر لديه حتى فرشاة واضطر مع معتقل آخر للنوم على سرير حديدي.

عموماً هنا أيضا يلاحظ نقص في نشاطات التثقيف والعلاج في أقسام العزل وهي تكاد تقتصر على لقاءات مع عاملة اجتماعية. تقرير الدفاع العام يقول إن عدد عقوبات العزل عملياً قد ارتفع عام ٢٠١٨ مقارنة بعام ٢٠١٧. ويؤكد أن وضع قاصرين في غرف ضيقة فارغة وسط انقطاع تام عما يحدث خارجها دون أي اتصال مع الأسرة أو جهات أخرى وبدون لوازم شخصية ومواد قراءة، هو أمر غير لائق ويتطلب تغييراً جذرياً.

يصف التقرير زيارة لسجين تم احتجازه في العزل على خلفية وضعه النفسي في انتظار إجراء فحص من قبل أخصائي نفسي. قيل لممثلي القسم القضائي إن السجين يمكث هناك منذ أسبوع ولكن من غير المعروف متى سيجرى الفحص النفسي له. والسبب هو أن الأخصائية النفسية التي تعمل في هذا السجن تزوره مرة في الأسبوع فقط، ولا تتمكن لكثرة عدد الحالات وضيق الوقت من لقاء جميع السجناء ممن يحتاجون للفحص. كما كتبت خلية العزل في وضع متدن جداً، الجدران متقشرة وأرضية بلاط المسطبة مكسرة

«الدفاع العام»:

## بعض أقسام المعتقلات والسجون الإسرائيلية «غير لائقة لمكوث البشر فيها»!

زجر بشكل غير نسبي وخلافاً لموقف الجهات المهنية في المجال، أي جهاز العلاجات النفسية.

ويقول رئيس قسم الدفاع العام د. يوفاف سبير: «يعكس التقرير واقعاً قاسياً لا يمكن تجاهله بخصوص ظروف السجن التي يتم فيها احتجاز معتقلين وسجناء في إسرائيل. هذا واقع يمس بالسجناء جسدياً ونفسياً، لكنه بما لا يقل عن ذلك يمس أيضاً بالمصلحة العامة المشتركة للمجتمع بأسره، لأن ظروف السجن اللائقة وإجراءات التأهيل الواسعة، توجد لها مساهمة حاسمة في خفض المخالفات الجنائية المتكررة. لقد أدت تقارير الدفاع العام الرقابية إلى تحسينات كثيرة في ظروف السجن في إسرائيل على مر السنين. ونأمل أن تتم معالجة مكامن الخلل المفصلة في التقرير، وأن يولى اهتمام لائق لجميع المسائل التي تتطلب تصحيحاً».

أخيراً، يقتبس التقرير قراراً صادراً عن المحكمة العليا عام ١٩٨٦ كتبه رئيس المحكمة السابق آنذاك أهرون باراك وجاء فيه: «فعلًا، إن الاحتجاز يفرض بحكم جوهره سلباً للحرية، ولكن ليس من شأن هذا إضفاء شرعية على انتهاك كرامة الإنسان. يمكن إجراء احتجاز يحافظ على كرامة الإنسان لدى السجين. لا يفترض بجدان السجن أن تفصل بين السجين وبين صورته الإنسانية... من المحظور أن تتحول غرفة السجن إلى قفص... لن تكون إنسانيين ما لم نضمن مستوى إنسانياً للسجون لدينا. من المحظور تحقيق غايات العقاب بواسطة إهانة كرامة السجين وإنسانيته».

إن هذا الموقف القضائي النظري النقي الذي اتخذته أعلى هيئة قضائية إسرائيلية قبل أكثر من ٣ عقود، يتناقض تماماً مع وضع مستمر يعانني فيه سجناء من العزل والتقييد ونقص الرعاية الطبية والاكتظاظ والتلوث والجردان والصراصير! لا مبالغة في القول إن درجة تطور نظم الدول وسلامتها وديمقراطيتها يجب أن تقاس أيضاً وفقاً لوضع سجونها واحترام كرامة سجنائها.

زروف باعتبارها مسوغاً له. ويجب ضمان سلامة وأمن السجناء والموظفين ومقدمي الخدمات والوزار في جميع الأوقات».

بينما تنص القاعدة الثالثة على أن «الحبس وغيره من التدابير التي تفضي إلى عزل الأشخاص عن العالم الخارجي تدابير مؤلمة من حيث أنها تسلب الفرد حقّه في تقرير مصيره بحرامانه من حريته. ولذلك لا ينبغي لنظام السجون، إلا في حدود مبررات العزل أو الحفاظ على الانضباط، أن يفاقم من المعاناة اللازمة لمثل هذه الحال». لقد اعتمدت الجمعية العامة قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء في كانون الأول ٢٠١٥ بوصفها «قواعد نيلسون ماندبلا» في إشارة إلى سجين الحرية الأشهر من جنوب أفريقيا. وهذه القواعد، تقول الجمعية العامة، هي ثمرة خمس سنوات من المشاورات الحكومية الدولية، وتمثل مواعاة تاريخية للنسخة الأصلية (١٩٥٥) مع القانون الدولي والممارسات الجيدة لإدارة السجون. وهي تعمل من أجل تطبيق تلك القواعد على السجناء الذين يزيد عددهم عن ١٠ ملايين سجين في

مختلف أنحاء العالم، وحسبهم في ظروف آمنة وأمونة وإنسانية. ويتضح من التقرير كما يقول قسم الدفاع العام في ملخص نشره على موقعه، إنه «على الرغم من جهود سلطة السجون لتحسين ظروف السجن وتحسين مكامن الخلل التي أشرنا إليها في تقارير سابقة، ما زالت تتم في إسرائيل انتهاكات قاسية لحقوق السجناء. ألوف السجناء محتجزون في ظروف عيش غير لائقة، في منشآت قديمة بعضها لا تصلح لإقامة البشر فيها وفي ظروف صحية متدنية. الكثير من السجناء وخصوصاً القاصرين منهم، معرضون لسياسة مشددة من العقوبات المهينة بواسطة العزل والفصل، والاستخدام غير النسبي للتقييد». ويؤكد القسم أن «المستخلص الأكثر إثارة للقلق يتضح من التعامل مع السجناء الذين يعانون مشاكل نفسية، ويتم في حالات كثيرة احتجازهم تحت ظروف الفصل والرقابة التي لا توفر حلولاً لأوضاعهم - بل من شأنها مفاقمتها. ففي بعض الأحيان تمارس ضدهم أساليب

مزودة بأي تكييف مما يجعل الحز لا يتطاق. وفي أفضل الأحوال هناك «هوايات»، ليس بمقدورها توفير حل حقيقي. وفي حالات كثيرة يترافق الأمر مع تجهيزات توهية سيئة واكتظاظ كبير مما يضاعف معاناة السجناء.

فيما يتعلق بشروط النظافة والصيانة، وجد الدفاع العام «أوضاعاً مزرية» في ١٩ منشأة احتجاز كما قال التقرير. يشمل هذا: التلوث والجدران المتقشرة والبلاط المكسّر وشبكات الماء المكشوفة والتجهيزات الكهربائية التي تشمل أسلاكاً ومقابس مكشوفة بما يشكل خطراً على السجناء. في بعض المواقع، وخصوصاً الأقسام المغلقة المخصصة للعزل والفصل والرقابة، سُمعت شكاوى من سجناء عن وجود حشرات وجردان وبق وصراصير، ونقل المراقبين في بعض الحالات أنهم شاهدوا بأعينهم أقساماً وعرفاً تحرف فيها الصراصير. لهذا وصفوا عدداً من تلك المواقع على أنها «لا تليق بمكوث البشر فيها».

### معايير كونية لحماية السجن وكرامته بكونه إنساناً

ليست حقوق السجناء مسألة تحدها الدول وفقاً لهاونها فقط. هناك مواثيق ومعاهدات دولية ملزمة بهذا الخصوص، يجب على الدول التي وقعتها وأقرتها أن تلتزم بها. إقرار معايير كونية لحماية السجن وكرامته جاء إقراراً بكون السجن إنساناً حتى لو خالف القوانين ومهما بلغت خطورة ذلك، ويبقى من واجب الدول تطبيق هذه المعايير بحيث تكون الحياة في السجن أقرب قدر المتاح للحياة الحرة - كما تصف الأمر وثائق أممية ذات صلة.

تنص القاعدة الأولى من «قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء» على أن «يعامل كلّ السجناء بالاحترام الواجب لكرامتهم وقيمتهم المتأصلة كبشر. ولا يجوز إخضاع أي سجين للتعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وتوفر لجميع السجناء حماية من ذلك كله، ولا يجوز التدرع بأي

### كتب هشام نفاع:

تحت عنوان «ظروف الاعتقال والسجن في منشآت السجون التابعة لسلطة السجون في السنتين ٢٠١٧-٢٠١٨»، نشر قسم الدفاع العام في وزارة العدل الإسرائيلية، تقريراً جديداً هو بمثابة جمع وتركيز للمستخلصات الأساسية التي أظهرها خمسون تقريراً رقابياً أجريت حول ظروف الاعتقال والسجن في ٢٩ منشأة سجن تابعة لسلطة للسجون، و١٣ منشأة اعتقال في داخل المحاكم، للتوضيح، فإن قسم «الدفاع العام» وفقاً لما تنص عليه وثيقة تعريفه الرسمية، قد أنشئ «من أجل توفير مساعدة قانونية ذات جودة ومهنية لمتهمين ولموقوفين ذوي قدرة اقتصادية متدنية». وتقول وزارة العدل الإسرائيلية إن «الدفاع العام وظيفة دستورية ذات أهمية من الدرجة الأولى، بالمخاف على إجراء عادل في المجال الجنائي»، حيث «يشكل الحق في التمثيل عامة والتمثيل الملائم خاصة ضمانة مركزية لتحقيق العدل».

يقول هذا القسم القضائي في تقريره الموسع إنه يجري زيارات رسمية للسجون والمعتقلات المختلفة في إسرائيل منذ العام ١٩٩٩، والزيارات هي جزء هام من وظيفته التي يقول إنها تسعى للدفاع عن حقوق الفرد عموماً وحقوق السجناء خصوصاً. ويشير إلى أن تقريره قيد البحث يستعرض مكامن الخلل التي كشفتها زيارات الرقابة في سجون ومعتقلات تابعة لسلطة السجون، وهي تطل مسائل متنوعة منها: الاحتجاز في ظروف العزل والفصل، الاكتظاظ القاسي، الاستخدام المفرط وغير النسبي للتقييد، قضايا تخص تأهيل السجناء، العلاج الطبي، ظروف التدفئة والتبريد والتهوئة والإضاءة، ظروف النظافة والسلامة الصحية ومشاكل تفشي الحشرات والقوارض، الحق في وقت مخصص للتجوال في الهواء الطلق، الغذاء، حيازة الأغراض الشخصية الأساسية، خدمات متجر السجن ودرجة الفصل بين مجموعات سكانية مختلفة داخل السجون.

أما في الجزء الثاني فقد تم تناول مكامن الخلل في أقسام الاعتقال والاحتجاز الموجودة في داخل المحاكم حيث ينتظر السجناء والمعتقلون دورهم للمثول أمام القضاة. وابتداءً بفصل المقدمة يشير هذا القسم القضائي إلى وجود مكامن خلل تشكل انتهاكاً للقانون، الأنظمة، الأوامر والقرارات الصادرة عن المحاكم، وبالتالي فقد تم تقديم تلك التقارير إلى الجهات ذات الصلة ومنها المستشار القانوني للحكومة، وزير الأمن الداخلي، مفوضة سلطة السجون وجهات أخرى، قضائية على وجه الخصوص.

### العزل إجراء منتشر في السجون دون تقييد

في ما يتعلق بسياسة العزل يقتبس التقرير أنظمة وقوانين مختلفة تؤكد كلها أن هذا الإجراء يفترض أن يكون استثنائياً فقط بحيث يقتصر على حالات خاصة فقط، مع تحديد سقف زمني محدد لفترة مكوث معتقلين وسجناء في حالة عزل وفصل. والهدف المقصود التي تجربها القوانين والأنظمة هي ٧ أيام فقط. خلال هذه الفترة يمكث السجين وحيداً في خلية الاعتقال دون أن يحظى بإمكانية الخروج لوجلة يومية في الهواء الطلق.

وتحت الحراسة» لكن التقرير يشير إلى أن ظروف هذه الأقسام لا تختلف بوجهها جدياً عن أقسام العزل العادية، أي أن التسمية لا تنتج اختلافاً حقيقياً عن تلك الأقسام، وهذه الأخيرة منوطة أصلاً بمساح قاس بحقوق السجين من ناحية الحريات والكرامة الشخصية. فالسجين في هذه الحالة تفرض عليه ظروف تمنعه من أي اتصال أو تواصل مع سجناء آخرين، مما يجعل تداعيات قاسية على وضعه النفسي وعلى احتمالات تأهيله واندماجه لاحقاً في المجتمع بعد انتهاء فترة محكوميته. يتضح من المعطيات التي تم جمعها من قبل ممثلي الدفاع العام أن قسماً

يشير تقرير «ظروف الاعتقال والسجن في منشآت السجون التابعة لسلطة السجون في السنتين ٢٠١٧-٢٠١٨»، الذي نشره قسم الدفاع العام في وزارة العدل الإسرائيلية، إلى وجوب توفير الرعاية الصحية والعلاج الطبي للسجناء والمعتقلين، والأمر منصوص عليه في قانون الاعتقالات وفي أنظمة سلطة السجون. لكن الفحص الذي أجراه مراقبو قسم الدفاع العام في ١٥ سجنًا ومعتقلاً قد كشف شكاوى واسعة بين السجناء من عدم تلقي رعاية طبية لائقة.

وبالتفصيل: هناك شكاوى عن نقص في عدد الأطباء وعن معاملة سيئة يتلقاها السجناء في بعض العيادات أحياناً، هناك أدوار قليلة لتلقي علاجات مختلفة، إجراء العلاج الذي يبدأ بمسحف يقفز تحويل عدد محدود جداً فقط من الحالات لعيادة متخصصة أو مستشفى خارجي، هناك تأخير طويل في توفير أدوار لإجراء فحوصات أولية (مثل فحوصات دم وبول)، وتوجد فترات انتظار تتفوق ٣ أشهر في بعض الحالات لتلقي ظنارات طبية بعد أن كانت جهات طبية قد قررت وجود مشاكل نظر لدى السجناء. أحد السجناء اضطر لانتظار ٩ أشهر حتى بدأ بتلقي علاج لمشاكل وأوجاع ظهر مبرحة («ديسك»، وهناك خلل عام في كل ما يتعلق بتوفير رعاية وعلاجات لسجناء وسجينات يعانون من مشاكل نفسية. في بعض السجون وجد أن غرفة الانتظار الملحقة بالعيادة مكشوفة للبرد شتاءً وللحيف صيفاً، علماً أن السجناء كثيراً ما يضطرون للانتظار لأوقات طويلة.

من ناحية الغذاء، في ٥ منشآت احتجاز، معظمها معتقلات، سُمعت شكاوى حول نوعية الطعام المقدم للمعتقلين وكميته وتقديمه بارداً، خصوصاً وجبات الفطور. بعض السجناء شكوا من مشاكل وأوجاع في جهاز الهضم جراء ذلك، وكذلك نقل سجناء شكاوى عن عدم توفير ماء بارد في أشهر الطقس الحار.

من حيث توفير تجهيزات التدفئة والتبريد وجد مراقبو قسم الدفاع العام مشاكل ونواقص في ١٩ منشأة احتجاز: غالبية غرف السجن ليست

هذا الملحق بدعم من  
وزارة الثقافة الفلسطينية

تابعونا على الفيسبوك

facebook  
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

YouTube  
http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب. 1959

هاتف: 00970 - 2 - 2966201

فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:  
madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:  
http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي